A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.9
8 October 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس : | السيد غانيف | (بلغاريا) |
| ثم : | السيد أسكين<br>(نائب الرئيس) | (تركيا) |

- خطاب السيد خايمي باز زامورا رئيس جمهورية بوليفيا

- خطاب الكابتن فالنتين أ. م. ستراسير ، رئيس المجلس الوطني المؤقت الحاكم في جمهورية سيراليون

../..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61213 ٢١٥٠ز(٩٢)

المحتويات (تابع)

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من :
السيد سولانا موارليس (المكسيك)
خطاب السيد هانز برونهارت رئيس حكومة ووزير خارجية إعارة لختنشتاين
السيد بونكولو (الكونغو)
السيد عبد الله (ماليزيا)
السيد إليمان ينسن (الدانمرك)
الأمير محمد بلقيه (بروني دار السلام)
السيد ناستاسي (رومانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠ .

خطاب السيد خايمي باز زامورا رئيس جمهورية بوليفيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بوليفيا .

اصطحب السيد خايمي باز زامورا ، رئيس جمهورية بوليفيا إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خايمي باز زامورا ، رئيس جمهورية بوليفيا ، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس باز زامورا (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بعد أن تقلدت منصب الرئاسة في بوليفيا بقليل ، تشرفت بالتكلم أمام الجمعية العامة لأول مرة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، في ذلك الوقت تنبأتُ بأن التغيرات المتقلبة التي تحدث داخل بلادنا وحولنا يمكن أن تعتبر علامة مميزة لما أسميته بثورة الديمقراطية .

واليوم ، بعد كل ما مررنا به في هذه الفترة القصيرة ، ولكن الحافلة بالتطورات ، يمكننا أن نرى بوضوح أن نمو الوعي العالمي بين الرجال والنساء لم يقدم للديمقراطية كنظام ، بُعدا عالميا لأول مرة في تاريخ الجنس البشري فقط ، ولكنه يعني أيضا أن قوتها على التغيير وامكانياتها على إحداث التحوُّل تتحدى بوضوح الأفكار القديمة والهياكل القديمة والعادات القديمة .

وإذا سمحتم لي أن أوضح ما قاله شخص ما فإنني أقول ، دون خوف من الوقوع في تناقض ، إن الديمقراطية تنطلق حول العالم ، ليس كشبح لقادم جديد ولكن بالأحرى كرياح للتجديد والأمل .

وبالتالي فإن ما يتعين علينا الآن أن نسميه الديمقراطية العالمية يلقي ضوءا جديدا على الحقائق القديمة ويجعلنا نفهم على نحو أفضل ، على سبيل المثال ، أن السلطة شيء نتقاسمه ؛ وأننا نحتاج إلى فهم جديد أفضل لدينامية توافق الآراء والاختلاف في الآراء ؛ وأن مختلف أشكال الوساطة اللازمة للحياة الاجتماعية تمر الآن بأزمة .

والواقع أنه كلما زادت العمليات التنظيمية لحكومة ما ، كما هي الحال في الديمقراطية ، تزايدت الحاجة إلى المشاركة في تلك السلطة ، وذلك إذا أردنا أن نعززها ونطورها على نحو كاف . وعلى نفس المنوال ، كلما كانت السلطة متخلفة أو بسيطة ، كما هو الحال في النظم الاستبدادية والدكتاتورية ، تضاءلت ضرورة المشاركة في السلطة .

وبالمثل ، يمكننا اليوم أن نرى أن توافق الآراء المفيد الذي تقوم على أساسه الديمقراطيات القديمة للبلدان الصناعية بوجود حكومة ومعارضة تفكران وتعملان فعليا في نفس الاتجاه ، يبدو للسكان الآن آلية بالية تعرقل التغيير . وعلى النقيض من ذلك ، نرى في الديمقراطيات الفتية للبلدان النامية أن المواطنين الغيورين يطالبون بتوافق الآراء باعتباره وسيلة أساسية لتوحيد قوى الأمة سعيا وراء إجراء تغييرات لا غنى عنها .

وهكذا قد يبدو أنه حيثما يكون توافق الآراء محكما ، تزداد الحاجة لأن نتعلم كيف ندير الخلافات بأسلوب صحيح ، وعندما تصبح الخلافات أسلوب حياة وسببا للركود ، تكون هناك حاجة لأن نتعلم ، بالتالي ، كيف نبني توافق الآراء . ويمكن أن نصف ذلك بأية دينامية توافق الآراء والاختلاف في الآراء في ظل الديمقراطية .

وبالنسبة لأشكال الوساطة في الحياة الاجتماعية فإننا نرى أن المواطنين في الديمقراطية العالمية يجاهدون من أجل تقليل اللجوء للوساطة ومن أجل اتخاذ زمام المبادرة على نحو مباشر في الحياة اليومية . وهكذا يعتقد المواطن أن الوساطة أمر لا مفر منه ، حقيقي وقريب وفعّال وشفاف وتمثيلي ويخصه وحده . ومن ثم ينبغي ألا نشعر بالدهشة اليوم عندما نجد أزمة في أشكال الوساطة ، السياسية والدينية والنقابية والثقافية ، وحتى فيما يتعلق بالوسيط الأكبر ، الدولة نفسها .

وتكتسي النقطة الأخيرة هذه أهمية خاصة عندما ننتقل إلى بحث الحالة الراهنة لمنظمتنا ، لأننا نرى أن ما يسمى بأزمة الأمم المتحدة لا تزيد في جوهرها عن أزمة وساطة . أقول ذلك لأننا في واقع الأمر ، نعتقد دائما أن الأمم المتحدة تمثّل أفضل آلية للوساطة على الأرض ، ولكن يتعين عليها لتبقى كذلك ، أن تتكيف مع الأشكال العالمية التي ظهرت أخيرا ، لتطور الديمقراطية .

لقد اضطلعت الامم المتحدة طوال نصف قرن تقريبا منذ انشائها بدور الوسيط الممتاز خلال فترة تكتلات الهيمنة والحرب الباردة . وقد بيّن ذلك حجم ونوعية الوساطة الممكنة في هذا الصدد ، وأنشأ في نفس الوقت أسلوبا لمشاركة السلطة الدولية ونظاما لإدارة ديناميات توافق الآراء والاختلاف فيها داخل التوازن السائد ، بهدف تحديد هيكلها وتنظيمها وأدائها الخاص . لقد حققت الامم المتحدة مصداقية كبيرة في ظل ذلك النظام القديم . وعلى الرغم من أنه لم يكن من الممكن دائما المحافظة على السلم في أماكن كثيرة ، حققت المنظمة بالفعل ما كان يبدو مستحيلا ، فقد منعت مواجهة نووية بين الكتلتين المتعارضتين اللتين لم يكن من الممكن التوفيق بينهما .

بيد أن الامور تغيّرت على نحو مثير وينبغي أن تتغير منظمتنا أيضا . وعندما أقول هذا ، أعتقد أنني أُعرب عما نفكر فيه جميعا في الجمعية العامة . فمن الواضح أن النظام العالمي الجديد يحتاج إلى مصداقية جديدة ، وهذا شيء يجب أن تكسبه الامم المتحدة . إن المواطنين والامم في الديمقراطية العالمية يفرضون على منظمتنا تحديات لا مفرّ منها تتطلب منّا أن نكيّف هياكلها ونحدث آليتها ونحدد أولويات جديدة لها وبالتالي وساطة جديدة تكون ممكنة من حيث الكم والنوع . وكذلك ، ودون غرض سوى البحث عن الاجوبة ، اسمحوا لي أن أبيّن هذه الافكار بشرح بعض التطورات المتميزة ، التي على الرغم من أنها جديدة ، أصبحت لها صفة عامة ، هي العالمية ، وتستحق بشكل خاص أن توليها المنظمة أهمية خاصة .

أول هذه الافكار هو ما يمكن أن أسمّيه منطق الكل والجزء ، أو بعبارة أخرى منطق الكليات والجزئيات . وأشير هنا إلى أن الناس يعربون اليوم عن موقفين يبدوان متناقضين ولكنهما مع ذلك جزء من نفس الديناميكية .

فهم ، من ناحية ، يكافحون من أجل التكامل من خلال عمليات اندماج تزداد اتساعا لتغطي مجالات جغرافية وسياسية واقتصادية وتجارية تكوّن بالفعل عالما جغرافيا جديدا . ومن ناحية أخرى ، في نفس الوقت وعلى نحو يبدو متناقضا ، تؤكد نفس الشعوب والمواطنين ثانية على هويتهم وعلى معدنهم ، ويطالبون أحيانا بإصرار بأطر ثقافية وتاريخية ودينية وسياسية مباشرة لهم . وفي تناقض واضح ، يبدو أنهم يحاولون ، في نفس الوقت وعلى نحو تكميلي ، ممارسة الأعمال الكبيرة والصغيرة ، الطويلة الأمد والفورية ، العالمية والخاصة .

ينبثق التطور الثاني من حقيقة أن الاقتصاد السوقي تعزّز بنفس الطريقة التي تعززت بها الديمقراطية ، وتعزّز معهما الشعور بالحاجة إلى حياة أفضل وإلى الرفاه والتنمية الانسانية والاجتماعية التي أصبحت عالمية أيضا . نتيجة لذلك ، فإننا نواجه حاجة ملحّة ، لم يسبق لها مثيل ، لشكل من أشكال التضامن يمكّننا من ايجاد علاقة مناسبة بين الاقتصاد السوقي والديمقراطية والتنمية الانسانية . ومن شأن هذا التضامن ، بالتركيز على التنمية الاجتماعية ومواجهة الفقر مواجهة مباشرة بالنسبة للعديد من بلداننا ، أن يمكننا أيضا من إعادة تعريف أسس الشرعية الاجتماعية الجديدة للدول ، داخليا ودوليا .

يتصل التطور الثالث بشيء اتفقنا عليه في مؤتمر ريو دي جانيرو الاخير . إننا نعيش في نظام بيئي عالمي واحد ، وإننا جميعا مسؤولون مسؤولية جماعية عن الحفاظ عليه وتنظيفه . واتفقنا أيضا على أن الإبقاء على عالم يسكنه عرق بشري مُفقَر لا يخدم أي غرض ، مما يعني بوضوح أن العطاء الايكولوجي لكوكبنا لا يتعارض مع احتياجات شعوبنا للتنمية . وبالتالي ، فإن الأمر متروك لنا لنهب اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والموارد والسلطة والآلية التي تحتاج اليها لتحقيق الاهداف التي وضعناها لانفسنا . وهذا يعني إعمال جدول أعمال القرن ٢١ ، خطة العمل الحقيقية للقرن القادم ، بوصفه نقطة انطلاق لتسوية الدين البيئي التاريخي الذي تكلمنا عنه في محافلنا الاخرى .

ويتصل التطور الرابع بالتكنولوجيا . في المداولات المشتركة مع رؤساء البلدان الأمريكية الايبيرية ، الذين يعدون للاحتفال بالذكرى الـ ٥٠٠ لاكتشاف أمريكا عام ١٤٩٢ ،

خلصنا إلى استنتاج أن التفسير النهائي لكل العمليات الاستعمارية يكمن في المواجهة التي يحقق فيها المنتصر التفوق بفضل تفوقه التكنولوجي ، وأن أول هزيمة تكنولوجية تكمن في جذور التبعية والتهميش . واتفقنا أنه ليتسنى لنا اصلاح الحال لا بد من تشاطر القوة التكنولوجية على نحو أكثر ديمقراطية ، وإن إحدى الطرق المناسبة لذلك قد تكون في إعلان أن التكنولوجيا الاساسية ، التي لا غنى عنها لتلبية الحقوق الاساسية المتساوية للانسان : الصحة والتغذية والتعليم والاسكان ، على نحو كاف ، تراث مشترك للبشرية . وأود أن أكرر المبادرة المعروضة على الجمعية باقتراح صريح من بوليفيا إلى المجتمع الدولي بأنه ينبغي لنا أن نلتمس ايجاد آلية مشاركة ، تكون خلاقة وشخصية بشكل ملحوظ ، تصبح الدافع الرئيسي لعمل القمة الاجتماعية التي ينبغي أن نعقدها الآن .

التطور الخامس ، والاخير ، الذي أود أن استرعي انتباه الجمعية اليه يتصل بحق مسلّم به بالفعل بمقتضى المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن منظمتنا ، الذي ينص على أن لكل فرد الحق في :

"التماس الانباء والافكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين ، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود" . (القرار ٢١٧ ألف (د-٣) ، المادة ١٩)

يوافق الممثلون بالتأكيد على أن التكنولوجيا في العقود الاخيرة حولت المعلومات أيضا إلى ظاهرة ذات أبعاد عالمية متساوية . وفي نفس الوقت ، فإن الثورة الديمقراطية العالمية غرست في المواطنين ، على نحو لم يسبق له مثيل ، الوعي بحقهم في الحصول على المعلومات ونشرها . وهذا الوعي المتزايد يتصل بدوره بالفجوة الملحوظة التي تفصل الآن بين المواطنين المطّلعين جيدا والمواطنين غير المطّلعين ، وهي فجوة تبدو أكبر كميا ونوعيا من الفجوة التي تفصل بين البلدان المفرطة الغنى والبلدان المفرطة الفقر ، أو على الاقل تساويها .

يقودنا كل هذا ، بالمفاهيم الحديثة ، إلى تصوُّر أن المعلومات أصبحت مشكلة عويصة ، أو إذا شئتم مفترق الطرق بالنسبة لحقوق الانسان . وفي الحقيقة ، ومع أن هذا قد يبدو تبسيطا اعتباطيا ، فإن المواطنين المثقفين يأكلون أكثر وأفضل من المواطنين غير المثقفين ، وأن لديهم فرصا أفضل في الحصول على أشياء أخرى من بينها

الخدمات الصحية والتعليمية . وتزداد المشكلة حدة لأن المعلومات أصبحت ، كما ذكر سابقا ، ظاهرة تعتمد اعتمادا متزايدا على التكنولوجيا المتقدمة ، وبالتالي ، فإن ممارسة الحق الذي خلعته المادة ١٩ السالفة الذكر من الإعلان تعتمد حقا على حجم فرصة كل فرد في الحصول على التكنولوجيا على قدم المساواة .

إنني أعتقد أن مشكلة بهذه الاهمية الكبيرة تتطلب معاملة واهتماما خاصين من جانب منظمتنا . وأخذا لهذا الأمر بعين الاعتبار ، يبدو من المناسب الاقتراح بإيلاء اهتمام جدي وعاجل لإدراج موضوع إعلام المواطنين ، بوصفه قضية أساسية ، على جدول أعمال المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان ، الذي سيعقد عام ١٩٩٣ . إنني أقول إعلام "المواطنين" لأنني لا أشير إلى المسألة الاخرى ، المتعلقة بالمعلومات بين الدول ، التي أصبحت تعرف باسم "نظام المعلومات الدولي الجديد" . بدلا من ذلك ، فإنني أشير إلى حق المواطنين في الحصول على المعلومات وإلى الحاجة الملحّة لضمان المساواة ، من حيث المبدأ والواقع ، بين جميع الناس بالنسبة للمعلومات .

أود أن أشاطر الجمعية انطباعي بأننا إذا واكبنا التاريخ في السير على هذا الطريق فإننا نسلح البشرية ضد ما قد يكون أخطر تهديد للديمقراطية : الفاشية الجديدة أو ، إذا شئتم ، الديكتاتورية العظمى في القرن الحادي والعشرين - اخضاع المواطنين الشرير المنهجي المتطور غير المنظور وغير الملموس لتكنولوجيا المعلومات المشوهة والاحتكارية .

اسمحوا لي الآن أن أكرس لحظات من بياني للتطورات الاخيرة في بلدي . لقد أُسدل الستار للتو على حقبة اندثرت الآن ، ربما إلى غير رجعة . وعلامات العهد الجديد في بلدي واضحة أكثر منها في أية منطقة أخرى . والأعضاء هنا أنفسهم كثيرا ما عبّروا عن هذا الرأي وحثوا وشجعوا جهود شعبي ، الذي يفتخر الآن بإنجازاته التي أدهشت المتشككين وأبهجت الذين عافت عقولهم منطق الماضي الخاطئ .

بوليفيا أمة تنعم بالسلم ، وهي من أكثر بلدان القارة أمانا جماعيا وفرديا . لقد عززت نظامها الديمقراطي ، وهي تتخذ من الوئام أداة أساسية لمساعيها السياسية .

وفي ٩ تموز/يوليه تعهدت كل الاحزاب السياسية في بلادي - أحزاب الحكومة والمعارضة والاحزاب اليمينية واليسارية - تعهدا رسميا بأن تضطلع في الاشهر القادمة بالمهام الاساسية المتمثلة في تحديث الدولة والمجتمع عن طريق اجراء اصلاحات قضائية وانتخابية وتعليمية ، واصلاحات في الجهازين السياسي والإداري وأخيرا اصلاحات في الدستور ذاته .

كم هو مشجع لبوليفيا أن تترك وراءها بوليفيا الانقسامات ، أحد كوابيس القرن العشرين ، وتدخل القرن الحادي والعشرين وهي متحررة من تلك الاغلال .

لقد بنينا أولا الاستقرار المالي ثم بعد ذلك النمو . وكي نفعل ذلك ، كان من الضروري أن نواجه بصراحة ضرورة إجراء اصلاح متعمق وتحديث للنظام الاقتصادي . ويرتكز هذا الاصلاح على أربعة أسس : تحفيز التنافسية في الاقتصاد وتحريره من الحواجز الجمركية والإعانات الحكومية وحماية الدولة ؛ توسيع المجال أمام المبادرة الخاصة من أجل تحقيق أكبر قدر من مشاركة المواطنين في النمو الاقتصادي ؛ تحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل ومد مغانم التنمية إلى أغلبية البوليفيين ؛ تحويل الدولة إلى مدير كفء يحترم التضامن وتحويلها في الوقت نفسه إلى الطرف الرئيسي المسؤول عن تطوير الهياكل الاساسية والقوى البشرية .

بهذه الطريقة ، واستنادا إلى حكمة شعب بوليفيا وقدراته ، حققت بوليفيا أقل معدلات التضخم في أمريكا الجنوبية في السنوات الثلاث الماضية . وفي الوقت ذاته كان معدل النمو فيها من أعلى المعدلات في المنطقة ، وقد ازداد نصيب الفرد من الدخل زيادة مطردة إبان فترة حكمي .

كل هذا أدى بنا إلى عصر من السعادة والوئام . فللمرة الاولى في تاريخ بلادي المعاصر يكون عدد البوليفيين القادمين إلى البلاد أكثر ممن يغادرونها ، والأموال التي تتدفق إلى بوليفيا أكثر من تلك التي تتدفق منها ، ولم يحدث من قبل أن استثمر قدر من الموارد أكبر مما يستثمر الآن في الصحة والتعليم والإصحاح الاساسي ، وهذا ببساطة لانه لم يحدث قط أن كان تحت تصرفنا هذا القدر من الموارد ، المقدمة بشروط تساهلية ، التي نحصل عليها اليوم ، والتي تأتي إلى بوليفيا بفضل ثقة المجتمع

الدولي في الطريقة المسؤولة التي تُحكم بها بلادي . إننا نبني بوليفيا متفائلة ، بوليفيا ذات مستقبل ومركز دولي .

إن بوليفيا وإن كانت تصل إلى المحيط الاطلسي عن طريق المجرّيين المائيين الرئيسيين للامازون وريو دي لا بلاتا ، فإنها من حيث التاريخ والجغرافيا والثقافة بلد ينتمي إلى المحيط الهادئ . ولا يوجد مكان أفضل من محفل السلم هذا ، بالنسبة لي ، كي أكرر أن حربا مجحفة حرّمتنا من مركز الدولة البحرية - التي بدأنا بها حياتنا كجمهورية - وبالتالي حوّلت بوليفيا إلى بلد بلا ساحل . إن شعب بوليفيا لن يتخلى عن توقه إلى الوصول إلى البحر . وإلى الوجود السيادي المفيد على ساحل المحيط الهادئ . ولن يهم كم من الجهود والتضحيات يجب أن تبذل وصولا لهذا الهدف .

وتحقيقا لهذه الغاية وضعنا استراتيجية سلم وتكامل ، استراتيجية عملية وتدريجية يمكن عن طريقها التوصل إلى حل ملائم بالنسبة لوضع بوليفيا المحرومة من الساحل ويعود بالنفع العام والمشترك على بلدان المنطقة . ويتجلى الدليل على سلامة هذه الاستراتيجية وما لها من أثر في نتائج اتفاقات مارسيكال دي سانتا كروز التي وقعت مع بيرو في ٢٤ كانون الثاني/يناير في مدينة ايلو الواقعة في الجنوب . ولئن كان الاتفاق لم يشمل السيادة التي كنا نصبو اليها ، ولا الموقع التاريخي الذي نستحقه عن حق ، فإنه نص على اقامة منطقة تجارية وصناعية حرة وعلى إدارة الميناء من قبل أرباب الاعمال من بوليفيا وبيرو . وعلاوة على ذلك مُنحنا منطقة سياحية مساحتها ٥ كيلومترات من الشاطئ ، وقد أطلق عليها بالفعل اسم "بوليفياما را" .

قبل ثلاث سنوات صورتُ للجمعية استراتيجية بوليفيا الوطنية لمكافحة انتاج المخدرات وتهريبها واستهلاكها غير المشروع ، وهي الاستراتيجية التي كانت حكومتي قد بدأت في تنفيذها آنذاك ، وطلبتُ من المجتمع الدولي تأييدها وتفهمها . وفي عام ١٩٨٩ كان هناك من الاسباب ما يدعو إلى الخوف من أن يفسد الاتجار بالمخدرات نظام بوليفيا السياسي والمؤسسي على نحو لا يمكن اصلاحه ، وأن يسيطر على الاقتصاد كله ، وأن يؤدي - آجلا أو عاجلا - إلى تصعيد العنف . وعلى الرغم من الشكوك التي أثيرت في

ذلك الحين حول قدرة بوليفيا على تنفيذ الخطة ، فإنني أستطيع اليوم أن أقول على نحو قاطع إن الاتجار بالكوكايين لم يعد يشكل خطرا استراتيجيا بالنسبة لبوليفيا .

تقدّم بوليفيا الدليل على أن مكافحة تهريب المخدرات ليست ممكنة فحسب ، وإنما أيضا يمكن أن يحالفها النجاح . إن بوليفيا تقف كرمز وراية للأمل والتفاؤل ضد إغراء الاستسلام للتشاؤم وإشباط الهمم . لقد خفضنا بصورة منهجية المساحات المخصصة لزراعة نبات الكوكا ؛ وخفضنا انتاج هيدروكلوريد الكوكايين وعجينته ؛ واتخذنا اجراءات صارمة في انتقاء الموظفين المسؤولين المتخصصين متبعين في ذلك معايير الكفاءة والأمانة ؛ وكسرنا طوق الشبكات الرئيسية لتهريب المخدرات في بوليفيا بمرسوم - قانون يعرف باسم "مرسوم التوبة" ، الذي زُج بموجبه بقادة هذه المنظمات في سجون بلادي .

لقد تسنى القيام بكل هذا ، لاننا عملنا على تجنب فرض مفاهيم وخطط خارجية لا تتناسب وواقعنا الوطني . بل على النقيض من ذلك ، خططنا للمضي قدما في المكافحة السلمية مستبعدين عسكرة المكافحة ، وقد أدى هذا إلى تجنيب البلاد المواجهة والعنف اللذين يحدثان في كل مكان . وفي ضوء هذه الصورة الايجابية التي لا يرقى اليها الشك ، تطلب بوليفيا من المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل تقليل الاستهلاك والسيطرة على العناصر الكيميائية وزيادة الموارد المخصصة لتحسين أداء آليات التنمية البديلة كمّا ونوعا ، وهذه تمثّل مساهمة بوليفيا الايجابية في مجموعة الخبرة المجمعة بشأن هذا الموضوع .

ونود في المقام الاول ، أن نطالب ببالغ الجدية بعدم الخلط بين أوراق الكوكا والكوكايين : إن أوراق نبات الكوكا شيء جيد ، وهي تعبير عن تقليد حضاري قديم نشأ في الانديز ؛ أما الكوكايين فهو - على النقيض من ذلك - غريب دخيل أتى إلينا من الخارج .

أود من هذه المنصة أن أشيد بكل البوليفيين الذين مكّنوا من إحراز أوجه التقدم الهائلة التي حققناها في الحرب ضد واحد من أبشع أشكال الفساد وأكثرها أذى

في المجتمع المعاصر . وأود أن أعرب عن شكري الخاص لعمال ومزارعي بلادي الذين يضحون بأنفسهم .

ستبدأ غدا ، في مكاتب مصرف التنمية للبلدان الامريكية بواشنطن اجتماعات حكومية دولية بغية تكوين مجلس إدارة الصندوق الانمائي للسكان الاصليين لامريكا اللاتينية وبحر الكاريبي ، وهو الصندوق الذي أنشئ بناء على مبادرة البلدان الامريكية الايبيرية التي اجتمعت في قمتي غوادالاخارا ومدريد .

إن بوليفيا وهي بلد يتكون من سكان أصليين ، شأنها شأن بلدان أخرى كثيرة في قارتنا ، تطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم هذا البرنامج ، الذي يُعد من البرامج الحيوية لحياة الكثيرين من الرجال والنساء ، لا سيما ونحن نتأهب للاحتفال بعام ١٩٩٣ باعتباره السنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم تحت شعار "الشعوب الأصلية : شراكة جديدة" .

هذه هي الدورة السابعة والاربعون للجمعية العامة ، ولكن بالنسبة لشعوب الأمريكتين ، وخصوصا الشعوب الأمريكية الأيبيرية ، توافق هذه الدورة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسمائة لعام ١٤٩٢ . لذلك ، فإنه يكون من الحقائق الواقعية والسيكولوجية لنا أن فصلا من فصول التاريخ يقترب من نهايته ليفتح فصل آخر يواصل فيه الجنس البشري بحثه الدؤوب من أجل اكتشاف وبناء عوالم جديدة .

لهذا فإن بوليفيا ، وهي بلد مسالم في الجنوب يعاني من التحديات الكبيرة للتنمية ، تهتم أيضا بمصير الشمال الصناعي حيث نشهد دلالات تشير القلق لحالة من الريبة وانعدام الثقة والتشاؤم ظهرت في أعقاب النشوة الطبيعية التي نشأت بعد انتهاء الحرب الباردة وانتصار الديمقراطية . وأقول إني مهتم بالشمال ، لاننا على عكس الماضي ، أصبحنا كلنا الآن نعيش في ظل نظام ايكولوجي سياسي عالمي واحد بما ينطوي عليه من تهديدات ومخاطر وانتصارات واخفاقات لها آثارها علينا جميعا .

وبوليفيا ، من جانبها ، على استعداد لأن تقوم مع البلدان الأخرى بالمشاركة في بناء عالم جديد أفضل . وفي هذا المسعى ليس هناك سوى مطلب واحد ، وهو ألا يتجاهل أحد الآخر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية بوليفيا على البيان الذي أدلي به توا .

اصطحب السيد خايمي باز زامورا رئيس جمهورية بوليفيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب الكابتن فالنتين أ. م. ستراسير رئيس المجلس الوطني المؤقت الحاكم في جمهورية سيراليون

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة إلى خطاب يلقيه رئيس المجلس الوطني المؤقت الحاكم في جمهورية سيراليون .

اصطحب الكابتن فالنتين أ. م. ستراسير رئيس المجلس الوطني المؤقت الحاكم في جمهورية سيراليون إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة يشرّفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس المجلس الوطني المؤقت الحاكم في جمهورية سيراليون ، فخامة الكابتن فالنتين أ. م. ستراسير ، وأن أدعوه ليخاطب الجمعية العامة .

الرئيس ستراسير (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بإحساس عميق من التواضع أصعد هذه المنصة حاملا معي تحيات شعب سيراليون وأطيب تمنياته ، ونحن نقترب من نهاية عام يُعد من أهم السنوات الحافلة في تاريخنا الحديث .

واسمحوا لي بأن أنقل اليكم ، سيدي الرئيس ، أحرّ التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . ويُعد انتخابكم هذا تقديرا لبلدكم وشهادة على ايمانه بهذه المنظمة وبكل ما ترمز اليه من معان . أتمنى لكم كل توفيق في أدائكم لمهامكم .

لقد شهد عام ١٩٩٢ انضمام عدد قياسي من الدول بلغ ١٣ دولة إلى عضوية منظمتنا ، مما جعلها تقترب من تحقيق هدف العالمية الذي توخاه الميثاق . وتمد سيراليون يد الصداقة والترحيب الحار إلى كل الاعضاء الجدد ، ولديها شعور أكيد بأننا سنتعاون معا في تشكيل حقبة جديدة تنعم بالسلام والتقدم وبحياة أفضل لكل شعوب العالم .

ومنذ انضمام سيراليون الى عضوية هذه المنظمة ، لتصبح العضو المائة منذ ثلاثين عاما ، تعودنا أن ننظر الى هذه المنظمة بوصفها حارسا للسلم والامن الدوليين وبوصفها حصنا للدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول ولا سيما الدول الصغيرة مثلنا . وفي نفس الوقت ، لم تتوان هذه المنظمة في بذل الجهود الفعالة للمساعدة على حل المشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العديدة والمشاكل ذات الطابع الإنساني التي ما برحنا نبتلي بها . وبالرغم من كل ما قيل أو تم ، فإن الامم المتحدة على مدى تاريخها القصير نسبيا لم تساهم في القضاء على كابوس الحرب النووية فحسب وإنما أيضا قدمت مساهمة قيمة لإزالة الويلات الاخرى التي أصابت الجنس البشري منذ زمن سحيق والتي مازالت تحيق بنا حتى الآن .

والواقع أن سيراليون تشعر بالإمتنان الشديد لما تلقته من هذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة من مساعدات شاملة غير محدودة لمواجهة تلك المشاكل . وأود مرة أخرى أن أحيي جميع الرجال والسيدات النبلاء الذين شاركوا بإسم الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا ، وفي القضاء على الامراض ، وفي الإهتمام باحتياجات أطفالنا وتقديم العون والملاذ للمهاجرين والنازحين في بلادنا . إن سيراليون تدين بالفضل لهم جميعا .

ومما يدعو الى الاسف أن مشكلتي الفقر والتخلف ما برحتا تؤثران تأثيرا مباشرا على بلادنا . ومما يؤسف له أيضا أن سيراليون لم تنجز النمو الاقتصادي والتنمية الضرورين اللذين كان من شأنهما تحقيق تحسن كبير ملحوظ في مستوى حياة شعبها ، على الرغم من المساعدات التي تلقتها من هذه المنظمة على مدى السنين . وقد شهدت السنوات الـ ٢٤ الماضية تدهورا في النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلدنا نجمت عنه مشقة هائلة ومعاناة قاسى شعبنا منهما . وبالرغم من أن هذا التدهور يعود في حالة بلادي الى أسباب متعددة ومركبة ، فإن أحد أسبابه الرئيسية يتمثل ، في تعاقب الحكومات الفاسدة التي تآمرت على الشعب وأهملت تحقيق الرفاه له ، وعندما لم تستطع اقتسام الثروة الوطنية للبلاد فيما بينها تآمرت مع عناصر أجنبية لبيع مواردنا

الوطنية للبلاد بأسعار كأنها هبات ، وبهذا حرموا أهل سيراليون من رفع مستوى حياتهم وجعلوهم مواطنين من الدرجة الثانية على الارض التي منحهم الله إياها .

وفي خضم هذه التجربة الكابوسية ، يتعجب أهل سيراليون لما أصاب بلدهم الذي حبته الطبيعة بموارد طبيعية وبشرية غنية على السواء ، ذلك البلد الذي كان يسمى "أثينا افريقيا الغربية" نظرا لتراثه الثقافي والتعليمي . وعلى مدى الـ ٣٤ عاما الأخيرة وصل النسيج الاجتماعي والاقتصادي في سيراليون الى درجة من التدهور حتى أن متوسط عمر الفرد هناك إنخفض حتى وصل ٤٣ سنة فقط ، ويموت واحد من كل أربعة أطفال قبل سن الخامسة بسبب سوء التغذية وغيرها من الامراض ، وتُجرى العمليات الجراحية الخطيرة في ظل الخوف الدائم من انقطاع التيار الكهربائي ؛ ويضطر المدرسون مرارا وتكرارا الى الكف عن تقديم خدماتهم التعليمية نظرا لعدم دفع رواتبهم ويحاولون الاحتيال على العيش بامتهان أعمال غير التدريس ، وتغرق العاصمة نفسها في ظلام دامس منذ سنوات حيث فشلت الحكومة في توفير التيار الكهربائي الكافي . وقد ترتب على كل ذلك تدهور شديد في الانتاج القومي وفي مستوى معيشة مواطنينا .

وفي حين لا يمكن إنكار دور العوامل الخارجية في حدوث ذلك التدهور ، يثبت الواقع أن عدم كفاءة الحكومات السابقة وسوء أدائها قد تغلغل في جميع جوانب الحياة الوطنية بحيث تُركت الأمة يجرفها التيار دون أي إحساس بالتوجيه . وهكذا بدلا من تحقيق تنمية اقتصادية ، انزلقت الامة الى هوة الفقر والاعتلال الاقتصادي ، وبدا وكأن النور قد انطفأ من حياة الأمة دون وجود مسؤول يعيد إضاءته .

وكما لو أن كل ذلك لم يكن كافيا ، نشبت في العام الماضي ، حرب أهلية في ليبيريا ، كما يعرف الاعضاء ، في فترة انقلب فيها الليبيريون على بعضهم البعض ، وانغمسوا في ممارسة طقوس المذابح ، فهب شعب سيراليون الى فتح أبواب منازله ومدارسه لليبيريين ومنحهم الملاذ . وبغية إنهاء أعمال القتل وما نجم عنها من آلام لشعب ليبيريا ، وفي غياب أي مظهر من مظاهر الحكومة في ذلك البلد ، قررت دول المنطقة دون الإقليمية ، بما فيها سيراليون ، مكرهة وعلى أسس إنسانية محضة إرسال

قوة لحفظ السلم في ليبيريا - فريق الرصد التابع للاتحاد الاقتصادي - لوقف المذابح ووضع حد للقتال الدائر بين مختلف الفصائل .

ونظرا لأن سيراليون وفرت قاعدة لقوات حفظ السلم في ليبيريا التابعة لفريق الرصد شن السيد تشالز تيلور وعصابته من القوى الوطنية الليبيرية المتمردة ، غزوا متعمدا لبلادنا وكان سبب هذا العمل الانتقامي الاخرق . أننا حرمنا تيلور من استخدام أراضينا في تسريب الأسلحة والذخائر لإطالة أمد الصراع في ليبيريا . وهكذا تفرض علينا الحرب الآن لأننا سمحنا باستخدام أراضينا لتحقيق السلم في ليبيريا .

وفي خضم هذا العمل الغادر ، أزهقت أرواح بريئة كثيرة بلا طائل من بينها أرواح النساء والأطفال . وتعرض الاقتصاد القومي للانهيار ، إذ يتعذر القيام بأي أنشطة تعدينية أو زراعية ذات بال في مناطق التمرد .ودفعت سيراليون وشعبها لهذه الحرب التي فرضت عليهما ثمنا مؤلما يجل عن الحصر .

ولا يمكن لهذه المنظمة ، بوصفها القيم على السلم والامن الدوليين ، أن تظل متراخية في حين تواصل مجموعة من العصابات المسلحة ، أطلقت من عقالها نتيجة للانهيار التام لحكم القانون والنظام في بلد مجاور ، شن حملة لإشاعة الرعب وزعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية كلها . وباسم شعب سيراليون ، أناشد هذه الهيئة بقوة ، تقديم دعمها الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي لاستئصال هذا السرطان نهائيا . وإذا لم يتم ذلك ، فقد يقع المزيد من الأعمال المؤدية لعدم الاستقرار وانعدام الأمان في المنطقة دون الإقليمية بأسرها . وإن حكومة سيراليون وشعبها يتوقعان ويستحقان هذا الدعم ، وبخاصة عندما يواجهان خطرا مميتا من الخارج . ونحن نعتبر تشارلز تيلور مسؤولا عن المعاناة التي فُرض على أهالي سيراليون تحملها كنتيجة لما ارتكبه من أعمال القتل وقطع الطريق والاعمال المجردة من الشرعية الدولية .

كان بلدي سيُعفى من تركه معرضا للخطر بهذه الدرجة وغير مستعد بالتالي لمواجهة الأعمال العدوانية هذه ، وكان يمكن لشعبي ألا يعاني مثل هذه المحنة ، لو أن الحكومة السابقة تحملت مسؤوليتها بجدية ، ولو كانت القوات المسلحة قد زودت بالدعم المادي والسوقي الضروري لصد هذا العدوان . وقد فشل النظام السابق مرة أخرى في مواجهة هذا التحدي .

ولم يقتصر الأمر على انتهاك الحكومة السابقة لعقدها الاجتماعي مع الشعب وإهمالها مصالحه ، ولكنها أيضا لم تقم بحماية السلامة الإقليمية للدولة . وقد دفعتنا هذه العوامل ، كوطنيين في القوات المسلحة ، الى التدخل والاستيلاء على السلطة دون إراقة دماء في ٢٩ نيسان/ابريل من هذا العام ، وإقامة المجلس الحاكم المؤقت الوطني لينقذ أمتنا من كوارث أخرى . وهنا تكمن شرعية عملنا . فقد تدخلنا لأننا لم نجد سبيلا آخر للتخلص من البلاء الذي أصابنا ، ولم نكن نرى في الغد ما يستحق التضحية التي طُلب من شعبنا أن يبذلها على مدار أعوام عديدة .

ولم يكن ولزملائي ، لدى تولي هذه المسؤولية الشاقة ، أي طموح شخصي في السلطة في حد ذاتها وقد رأينا من واجبنا الوطني القيام بعمل جريء ومباشر لإنقاذ

بلدنا الحبيب مما حاق به من إنحدار سياسي واقتصادي واجتماعي وأخلاقي . وشعرنا ، كوطنيين ، أننا لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي ونشهد الانهيار التام لأمتنا . وكان علينا أن نتصرف لوضع بلدنا مرة أخرى على طريق التنمية الاجتماعية - والاقتصادية وإعادة نسيجه الاخلاقي الى ماكان عليه .

وكانت حركتنا حركة شعبية جدا ، كما كانت حالة من روح وطنية لا تدعو الى الندم ، وهو ما يشهد عليه التأييد الضخم الذي تلقيناه حينئذ . وما زلنا نتلقاه اليوم ، وبفضل عملنا ، وجد مواطنونا مرة أخرى القوة والإلهام . ومن جديد ، بدأ الضياء الكامن فيهم يتوهج وبدأت النار تتقد نفوسهم .

وعلى الرغم من هذا التأييد الشعبي والجهود التي بذلناها لإصلاح وإعادة بناء النسيج الاجتماعي - الاقتصادي لدولتنا ، اسمحوا لي بأن أعلن من هذا المنبر أن حكومة المجلس الحاكم المؤقت الوطني لم تتول الحكم لتظل في السلطة . وقد أوضحنا تماما نوايانا وأهدافنا في المراسيم والبلاغات التي أصدرناها من تولينا إدارة شؤون الدولة . وظلت هذه الاهداف كما هي : أولا ، انهاء حرب المتمردين التي فرضت على بلدنا ، اعادة تعمير المناطق التي خربتها الحرب . ثانيا ، وضع اقتصاد بلدنا المنهك على أساس سليم ومتين ، ثالثا ، اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاستعادة جميع الموارد المالية التي تملكها الحكومة قانونا ؛ وأخيرا ، البدء من جديد في تنفيذ العملية الديمقراطية ، على أساس منصف وعادل ودائم .

وفيما يتعلق بغزو المتمردين الليبيريين ، فإن حكومتي تستخدم جميع الموارد التي توجد تحت تصرفها لكفالة قيام جنودنا الشجعان الذين يدافعون عن الوطن في جبهة الحرب ، بواجباتهم في روح ومناخ مناسبين . لذا لا يقتصر الأمر على تزويدهم بالدعم السوقي الملائم ، بل إن رفاههم المادي يكفل لهم أيضا في ظل اقتصاد ضعيف مثل اقتصادنا وفي مواجهة معتد يتلقى دعما عسكريا من بلد من قارتنا ، يرى أن مهمته تتلخص في شن الحرب النووية وإشاعة القلاقل في مناطق مختلفة من قارتنا وما يتجاوزها باسم المثل الثورية ، هذا الهجوم الاجنبي لا ينبغي أن يترك بلدي وحيدا يواجه وحده .

وهذا ما يجعلني أناشد هذه المنظمة الدعم العسكرى والاقتصادي والدبلوماسي لصد الغزاة .

وما برحت الحرب تجذب الانتباه في الاجتماعات الدولية . فمثلا ، في مؤتمر القمة الاخير للاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا الذي عُقد في داكار ، أصدر رؤساء الدول بيانا بعيد المدى ، تضمن جملة أمور فيها إعطاء تشارلز تيلور وزملائه المتمردين مهلة شهر واحد للإمتثال كلية لاتفاق ياموسكرو الذي يتضمن ، كعنصر هام ، إنشاء منطقة عازلة بين ليبيريا وسيراليون . فإذا لم يمتثل ، ستُدعى جميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية الى فرض عقوبات عليه وعلى عصاباته المسلحة . ونحن نناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم الكامل لجهود الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية لوضع نهاية عاجلة لأعمال قطاع الطرق الطائشة وغير المسؤولة .

وفيما يتعلق بمسألة إصلاح المناطق التي دمرتها الحرب ، إتخذت حكومتي تدابير محددة من المقرر تنفيذها بمجرد عودة السلام الى تلك المناطق . وفي هذا الخصوص ، أنشئت لجنة الاصلاح الوطني للاشراف على هذه المسألة بالذات ومن دواعي ارتياحنا ، وقوف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لتزويدنا بالتدريب على الاصلاح حالما يسود الجو الصحيح .

أما بالنسبة للهدف الثاني المتعلق بتنشيط اقتصادنا الضعيف والمنهار ، فقد استمرت حكومتي في الاسترشاد بالتفاهم الذي توصلت إليه مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وبرهنت حكومتي على أنها قد عقدت العزم على الإبقاء على برنامج صندوق النقد الدولي الجاري . فوضعت ميزانية عام ١٩٩٢-١٩٩٣ ، التي اعتمدت مؤخرا ، لتحقيق هذا الهدف بحد ذاته . وتشير الدلائل إلى أننا سننجح في ذلك . وقد شرعت وزارة المالية في تنفيذ برنامج دينامي لجمع الضرائب والمستحقات الحكومية ، وتدل العائدات الاسبوعية والشهرية على أن العمل يجري الآن على نحو فعال لاستغلال كافة الموارد المالية المستحقة للحكومة . أما وزارة التجارة والقوات المسلحة ، فقد اتخذت من الخطوات الفعالة ما يضمن عدم تسرب سلعنا الاساسية إلى خارج بلدنا على نحو غير قانوني ، وهي ممارسة كانت متفشية في الماضي .

وبطبيعة الحالة ، لم تكن التعهدات التي وافقت عليها حكومتي سهلة التنفيذ نظرا لطبيعة اقتصادنا الضعيفة والمعاناة التي تفرضها على شعبنا . ومع ذلك ، فإن حكومة المجلس الحاكم الوطني المؤقت قد عقدت العزم على المضي في تنفيذ هذا البرنامج إنطلاقا من إدراكها بأنه لا يسعنا أن نأمل في تحقيق خلاصنا الاقتصادي الهادف وتقدمنا في المستقبل القريب إلا بالنجاح في هذا المسعى الصعب .

أما بالنسبة للهدف المتعلق بالبدء من جديد في العملية الديمقراطية في سيراليون ، فإن المجلس الحاكم الوطني المؤقت يؤمن إيمانا راسخا بأن نظام الحكم الديمقراطي لا يمكن أن ينجح إلا في إطار بارامترات معينة يؤدي غيابها ، إلى إجهاض تلك العملية عاجلا أو آجلا . وعندما تولى المجلس الحاكم الوطني المؤقت مقاليد الحكم ، ورث أيضا بيروقراطية غير مستجيبة ساعدت وأغوت ذلك النظام السياسي الذي خرّب النسيج الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعنا . ومن ثم ، وجدت حكومة المجلس الحاكم الوطني المؤقت أن من الضروري ، كخطوة أولية ، أن تشرع في عملية تطهير لتوفير الاساس اللازم لبناء نظام ديمقراطي قابل للإدامة . ولاسباب الامن الوطني ، كان من الضروري وضع بعض المشتبه فيهم تحت الاعتقال الوقائي ، في الوقت الذي يجري فيه

استجوابهم بطبيعة الحال . ويعامل جميع هؤلاء الاشخاص معاملة طيبة ويجري استجوابهم وفقا للمعايير المقبولة دوليا . وقد سمح لهم بالاتصال بمحامييهم . وسُمح للجنة الدولية للصليب الاحمر ومنظمة العفو الدولية بأن تقوما بزيارات منتظمة . وأفرج مؤخرا عن ١٨ مواطنا ليبريا كان قد تم احتجازهم للاشتباه في قيامهم بأنشطة تتصل بالمتمردين .

أما لجان الاستقصاء العديدة التي شُكلت لاستجواب المحتجزين ، ضمن آخرين ، فقد بقيت نزيهة في ممارسة أعمالها . وسيفرج في الحال عن الذين ثبتت براءتهم ، بينما سيواجه من تدور حولهم الشبهات محاكمة علنية نزيهة .

وأود أن أؤكد هنا مرة أخرى أن حكومة المجلس الحاكم الوطني المؤقت ملتزمة بحكم القانون وبحقوق الإنسان وبالحريات الاساسية للفرد .

وكدلالة على التزامنا بالعملية الديمقراطية ، أنشأ المجلس الحاكم الوطني المؤقت مجلسا للشورى يتألف من مواطنين بارزين من مختلف مناحي الحياة ، ومن ذوي النزاهة ، لإسداء النصح والمشورة للحكومة بشأن استعادة العملية الديمقراطية . وتتلخص المهمة الاساسية لهذا المجلس في وضع طرائق للعودة بالبلد إلى ديمقراطية حقيقية متعددة الاحزاب ، في ضوء تجربتنا الوطنية ، وفي أقصر فترة ممكنة .

منذ أن تولى المجلس الحاكم الوطني المؤقت مقاليد الحكم قبل أربعة أشهر ، وضع إطارا جديدا وأضفى روحا جديدة لتدار من خلالهما شؤون الدولة والحكومة . ففي المقام الاول ، شرع في القيام بحملة جديدة لحث كل موظفي الحكومة والدولة على الالتزام التام والتفاني والكفاءة . وتجري توعية المواطنين في سيراليون بصفة عامة بضرورة أن يدركوا أنهم مواطنين من الدرجة الاولى في بلدهم ، وأن إمكانيات بلدهم ، من حيث الموارد الطبيعية والاقتصادية ، لا يمكن استغلالها على أكمل وجه إلا عن طريق العمل الجاد والامانة والتفاني من جانبهم . لقد حاولنا أن نحرر أهل سيراليون من الخزي والعار ، وأن نستعيد رؤياهم لما ينبغي أن يكون عليه بلدهم ، وأن نمكن كل مواطن أو مواطنة من التمتع بثمار عمله أو عملها .

وعلى الرغم من حداثة سننا ، نعتقد أننا أثبتنا قدرتنا على القيادة ، ودللنا على اهتمامنا برفاه أمتنا ، الذي أخفقت الحكومات السابقة في تقديمه لبلدنا في الاربع والعشرين سنة الماضية . ومن ثم لا ينبغي أن تُتخذ حداثة سن المجلس الحاكم الوطني المؤقت قرينة ضدنا أو سببا لعدم تقديم المساعدات الاقتصادية لبلدنا . بعد فترة طويلة من الظلام والإهمال ، يستحق الرجال والنساء والأطفال في سيراليون دعم المجتمع الدولي .

ونحن في سيراليون ما زلنا ننظر بجزع إلى البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية . فاستمرار حرماننا من فرص الوصول إلى أسواق أكبر لصادراتنا ،والتدهور التدريجي في حصائل الصادرات ، واستمرار عجزنا عن تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية ، ناهيك عن قصور هذه المساعدة ، بالأرقام الحقيقية ، كل هذا اقترن بالنسبة المرتفعة التي تحول من الناتج المحلي الإجمالي لبلدنا إلى خدمة الدين . وكل عام ، تشير التقارير إلى أن بلدان افريقيا جنوب الصحراء تناضل لتسديد نحو ثلث الفوائد المستحقة على ديونها التي تبلغ ١٥٠ بليون دولار ؛ أما الباقي فيضاف إلى جبل الدين المتعاظم الذي تُدفن تحته آمال قارتنا . وحقيقة الأمر أنه حتى النسبة الصغيرة من الفوائد التي تنجح بلدان نامية مثل بلدي في سدادها ، تبتلع ربع إجمالي حصائل صادراتنا ، وتكلّفنا كل عام أكثر من مجمل ما ننفقه على شعوبنا في مجال التعليم والرعاية الصحية . وفي ضوء ذلك خلصنا إلى نتيجة مفادها أن كل جهودنا المبذولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ستذهب أدراج الرياح ما لم تُتخذ تدابير فعالة لمعالجة مشكلة الدين الافريقي الذي أصبح الآن عبئا لا يُحتمل .

وبينما تواصل سيراليون الترحيب بمختلف المبادرات التي اقترحت ، بما فيها تلك التي تقدم بها ، أولا ، السيد ميجور رئيس وزراء المملكة المتحدة ، والتي تُرجمت بعد ذلك إلى شروط ترينيداد ، وتشيد بتلك البلدان الدائنة التي رأت من الضروري أن تلغي بعض ديوننا ، تكاد تُجمع الآراء ، بعد دراسة متعمقة ، على أن المبادرات الحالية أبعد من أن تكون فعالة في تحقيق الأهداف الرامية إلى تخفيف عبء

الديون عن كاهل البلدان الافريقية بدرجة تكفي لإعطائها فرصة معقولة للنجاح في تحقيق التكيف الهيكلي أو الانتعاش أو النمو في المستقبل القريب . ومن ثم فما زلنا على اقتناع راسخ بأن مناشدتنا من أجل تخفيف عبء الدين أمر ملح وإنساني على حد سواء ، ولذلك ينبغي الاستجابة لها .

بالنسبة للعديد من البلدان النامية - ولا سيما أقل البلدان نموا مثل سيراليون - أصبح النمو السلبي من الملامح المألوفة تماما للأداء الاقتصادي الذي من بين أسوأ سماته تضخم بلغت نسبته المئوية أرقاما ثلاثية . وأقول بصراحة ، إن هذا الوضع لا يمكن الاستمرار فيه إلى ما لا نهاية . لانه ، وبشكل ثابت ، كلما زادت الضغوط التي يُطالب العديد من بلداننا بتحملها ، قلّت الفرص ، بالنسبة للاقتصاد العالمي ، كي يواصل نموه المطرد . وإذا كان تكافل الاقتصاد العالمي لا يحتاج إلى تأكيد ، فلا تزال الحقيقة هي أنه في ظروف انكماش عالمي كهذا تكون أشد المعاناة من نصيب بلدان مثل بلدي .

ولهذا السبب أساسا ، نأمل أن يجتذب برنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات الذي اعتمدته الجمعية في العام الماضي ، درجة من الاستجابة والتأييد أكبر كثيرا مما اجتذب سابقه ، برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . إن النهج المجدد والاكثر إيجابية الذي يوفره البرنامج الجديد ينبغي أن يتمسك به المجتمع الدولي لوقف وعكس الاتجاه إلى أسفل الذي ألحقته شدة العديد من الأزمات الاقتصادية والإنسانية بالتنمية الافريقية . إننا لا يمكننا أن نتحمل فشلا آخر في هذا العمل .

إننا ، بقدر الجدية التي تتسم بها شواغلنا الداخلية ، سنكون مهملين إذا لم نقدر أهمية الاحداث الجارية في كل مكان . ومن هذا المنطلق ينبغي لنا أن نسجل مرة أخرى قلقنا العميق بشأن العنف الدموي الذي أحاق بشعب جنوب افريقيا في الأشهر الأخيرة . إن المذابح التي ارتكبت في بوبيباتونغ ، ومؤخرا في سيسكاي أصبحت اليوم بالفعل رمزا للكفاح ضد الفصل العنصري - تماما كما كانت سويتو منذ عقود . فكم من الأرواح الأخرى ستزهق ، وكم من الأسر الأخرى سيكون عليها أن تذوق مرارة ثمار العنف قبل أن تدرك حكومة جنوب افريقيا أن حملة الإرهاب التي يشنها عملاؤها ليس من شأنها سوى زيادة التشكك في نواياها الحقيقية ؟

وإذا ما كان لحكومة جنوب افريقيا أن تستمر في تلقي موافقة المجتمع الدولي الحذرة على برنامجها للإصلاح السياسي لمجتمعها ، يجب عليها أن تقدم الدليل على حسن

النية بوقف الانزلاق إلى حالة من الفوضى ، وبتقديم مرتكبي العنف إلى العدالة . وإن الإنكار لم يعد يخفف مخاوف الذين يرغبون رغبة صادقة في رؤية التغيير وقد تحقق بالوسائل السلمية .

ولذلك فإن سيراليون تؤيد مقرر مؤتمر قمة الوحدة الافريقية بعرض الموضوع مرة أخرى على مجلس الامن . ونحن نرحب بقرار المجلس ، ونثني على الامين العام لإرساله مراقبين إلى جنوب افريقيا . ولقد دلل هذا على قلق المجتمع الدولي المستمر بشأن جنوب افريقيا ، ونحن نأمل أن تساعد البعثة على وقف العنف ، وتسهل استئناف المحادثات الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للمشكلة .

إن الجنوب الافريقي لا يزال يعصف به الصراع . والتكلفة البشرية تذكرة محزنة بمقدار ما يتعين القيام به لإنعاش الامل في نفوس شعوب المنطقة دون الإقليمية خاصة شعب موزامبيق . إن سنوات كثيرة جدا من الصراع لم تجلب على البلاد سوى الخراب ، ولم تترك للناس ما يأملون فيه . ومؤخرا ، وباتفاق وقف إطلاق النار المقترح ، لاحت بعض البوادر المشجعة . ونحن نثني على الدور الذي يقوم به مختلف الساسة لتحقيق ذلك ، ونعتقد أنه ينبغي للامم المتحدة أن تسهم بخبرتها في هذه المرحلة النهائية من الصراع . والآن وقد ظهرت بارقة أمل في حل الصراع ، نأمل أن يزيد المجتمع العالمي مساعدته الإنسانية إلى موزامبيق بالنظر إلى المجاعة التي تهدد السكان .

ومع الاستعدادات الجارية في أنغولا لإجراء انتخابات تؤدي إلى قيام حكومة وطنية ، نأمل أن يسود السلام مرة أخرى في ذلك البلد الشقيق الذي مزقته الحرب .

إن الصومال يمر اليوم بما صنعته به مأساة كبرى . ومع الحرب المستعرة ، وما ترتب عليها من تدفق جماعي للاجئين من ذلك البلد ، من الضروري أن يستجيب المجتمع الدولي لهذه الكارثة بطريقة أسرع وأقوى كثيرا . إننا لا يمكننا أن نظل غير مكترثين ونحن نشاهد شعب الصومال ينحدر إلى مستنقع الموت والدمار . ومن هذا المنبر ، تدعو سيراليون الزعماء الصوماليين إلى وقف الحرب - وهي حرب سببت الكثير من المعاناة لشعبهم - ووضع حد للانتحار الوطني وبدء عملية مفاوضات وتصالح . ونحن نود

أن نعرب عن امتناننا للأمين العام لاسترعائه انتباه المجتمع الدولي إلى هذه المأساة .

إن محنة الشعب السوداني الجنوبي ، مع أنها قد تكون أقل ظهورا وأقل أخبارا من محنة شعب الصومال فلا تقل عنها في مأساويتها . ونتيجة لحرب أهلية طال مداها ، يعاني ويواجه الملايين من السودانيين اليوم الموت المؤلم البطيء بسبب الإهمال والمجاعة والحصار العسكري . وإزاء الأهوال والمعاناة الهائلة التي تواجههم ، ندعو هذه المنظمة إلى تكثيف جهودها للمساعدة الإنسانية ، وجهودها لإيجاد حل دائم للحرب الأهلية الدائرة الآن في ذلك البلد الشقيق . إن شعبي الصومال والسودان يستحقان كل دعم هذه المنظمة ، بل ودعم المجتمع الدولي بأسره في هذه الساعات العصيبة من مأساتهما الوطنية .

إن مفاوضات الشرق الأوسط الحالية جددت ثقتنا في أن يتحقق السلام في تلك المنطقة المتفجرة . ونحن نسمح لأنفسنا بالأمل في أن تعمل جميع الأطراف في محادثات السلام الجارية الآن - الاسرائيليون ، والفلسطينيون - عن طريق ممثليهم المختارين ، والسوريون ، والأردنيون واللبنانيون - بما تمليه عليها ضمائرها وبحسن نية لتحقيق حل لعقود طويلة من الشك والصراع .

أما ذلك الذي يواصل العالم مشاهدته في يوغوسلافيا السابقة فيتحدى الفهم البشري . إن خطورة ونتائج تلك الحرب تذكرنا بسلوك كان العالم يتمنى أن يكون مجرد ذكرى . ومع تكشف فصول الحرب ، قد نواجه مرة أخرى ، وفي شكل غادر ، بالنتائج المروعة للعنصرية في يوغوسلافيا السابقة ، والتي توصف بتعبير مخفف بأنها "تطهير إثني" . ولكن هذه المرة ينبغي أن تكون مختلفة . إننا نشعر بالقلق بشأن الحالة في البوسنة والهرسك . ولا يمكن للعالم أن يلزم الصمت تجاه ما يمكن أن يصبح فصلا محزنا آخر في تاريخه . إن الجهود المستمرة لإنهاء ذلك الصراع بسرعة وانقاذ أرواح بريئة يجب أن تكثف . ونحن نطالب جميع شعوب يوغوسلافيا السابقة .. وهي شعوب احترمناها وقدرناها كثيرا - بأن تصغي إلى ندائنا ، وأن تدفن أحقادها وتحاول أن تعيش في سلام مرة أخرى .

في مناطق أخرى من العالم ، صمتت مدافع الحرب وأعطي السلام فرصة . وفي كمبوديا وأنغولا تجدد الأمل في أن يستتب السلم . ولكل هذه الشعوب ، نعرب ، نحن أبناء سيراليون ، عن أطيب تمنياتنا ، ونحثها على ألاّ تحيد عن طريق الحل السلمي الذي بدأت تسلكه .

عندما بدأت خطابي أمام الجمعية العامة ، أشرت إلى هذا العام بوصفه عاما بالغ الأهمية . فالسنوات التي تبشر بالخير كهذه السنة قليلة . لقد منحنا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المعقود في ريو دي جانيرو في هذا العام ، فرصة متجددة لكي ندلل على احترامنا للبيئة ، ونضمن أن جهودنا من أجل التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، والقضاء على الفقر لن تكون على حساب البيئة . من ثم ، ترحب سيراليون بالدعوة إلى تحقيق التنمية القابلة للإدامة للبيئة وتؤيد هذه الدعوة .

وخلال هذا العام الهام أيضا شهدنا إيمانا متجددا بالأمم المتحدة بوصفها أسمى آمال البشرية في السلم والأمن والتقدم . ولم نر هذه الصورة أوضح مما رأيناها في اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير . فقد شهدنا الحياة تبعث في مفهوم هاجع ، وبرنامج عمل تتحدد ملامحه ،والخطوات الأولى من رحلة طال انتظارها تُرسم . لما يزيد على أربعة عقود كانت المنظمة في صراع مع نفسها تمزقها أيديولوجيات متناحرة أدت بها إلى أن تكون متفرجا لا حول له ولا قوة إزاء الصراعات التي اندلعت في جميع أنحاء العالم ، وقد شلّتها الحرب الباردة . ونادرا ما تماشت أعمالنا الجماعية خلال هذه الفترة مع رؤيا الميثاق ، بل إنها مالت ، في أكثر الأحيان ، إلى استخدام حق النقض بدلا من أن تسترشد باعتبارات لا أنانية .

وإن نظرة إلى الوراء ستحدو بالكثيرين إلى القول بأننا قد اجتزنا اختبارا شعائريا تعجيزيا ومؤلما لقدرات المنظمة على النهوض بحسم الصراعات والتقدم الاجتماعي ، وتحقيق مستويات أفضل للحياة ، في الوقت الذي تقوض فيه إيماننا بفعالية تعددية الأطراف . ولكن التاريخ قد يرفق بنا إذا ما انتهزنا هذه الفرصة ، باعتبارها فرصة أخرى أتيحت لنا جميعا لكي يولد الحلم الذي توخاه الميثاق .

وكما قال الامين العام في تقريره "خطة للسلام" :

"إن رغبة الاعضاء البائنة في العمل معا هي مصدر قوة جديد لجهدنا المشترك" . (A/47/277 ، الفقرة ٦) .

وفي الواقع ، قد يكون الطريق أمامنا صعبا محفوفا بالمخاطر متحديا للتغيرات البازغة ، وقد يغوينا في الوقت ذاته بالعودة إلى عقلية الماضي . وبالتالي ، يتعين علينا أن نعقد العزم على توسيع آفاق تعاوننا ، وأن نعمل بطريقة تتسق مع الميثاق ، بحيث نضمن أن ترث شعوب العالم الاهداف المشتركة التي توخاها الميثاق .

ختاما ، أود ، نيابة عن وفدي وبالاصالة عن نفسي ، أن أشيد بالامين العام الذي لم يال جهدا ، منذ انتخابه ، في سبيل إيجاد حلول سلمية للمشاكل العديدة التي تواجه عالمنا اليوم . إننا نتذكر أول لقاء لنا مع الامين العام في مطلع هذا العام ، في داكار خلال اجتماع القمة الذي عقدته منظمة الوحدة الافريقية . في هذا اللقاء قدرنا رأيه السديد الذي أخذنا به جديا . لقد قيل عنه أنه ولد لكي يكون أمينا عاما . وبقيادته وصفاته الاخرى برر الثقة التي وضعناها فيه نحن في افريقيا أولا ، والتي صادق عليها سائر المجتمع الدولي فيما بعد . إننا نتمنى له استمرار النجاح في مهمته .

أخيرا ، أود من خلالكم ، سيدي الرئيس ، أن أناشد المجتمع الدولي أن يبدي تفهمه لنا . إن تدخلنا في ٢٩ نيسان/ابريل كان بدوافع سامية هي انقاذ أمتنا . وعلى غرار معظم الممثلين في الجمعية العامة ، فإننا ملتزمون بالعملية الديمقراطية وحقوق الإنسان الاساسية لمواطنينا . كما أننا نؤمن بالحكم العادل ، وبضرورة ممارسة السلطة السياسية على نحو مسؤول ، بما يخدم مصالح أولئك الذين سُخرت من أجلهم . هذه هي عقيدتنا . لذا ، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يمنحنا فرصة لتمكيننا من رسم مسار جديد لامتنا وشعبها ، ولإرساء الاسس المتينة لعملية ديمقراطية حقيقية ، والبدء في تنفيذ برنامج واقعي للانتعاش والبقاء الاقتصاديين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس المجلس الحاكم الوطني المؤقت لجمهورية سيراليون ، على البيان الذي أدلى به للتو .

اصطحب الكابتن فالنتين إ. م. ستراسير ، رئيس المجلس الحاكم الوطني المؤقت لجمهورية سيراليون إلى خارج قاعة الجمعية العامة* .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد سولانا موراليس (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تهنئ حكومة المكسيك السيد ستويان غانيف على انتخابه رئيسا للجمعية العامة ، لإدارة أعمالها . كما تتقدم بالتهنئة إلى السيد بطرس بطرس غالي على قراره بالاضطلاع بجهود دبلوماسية نشطة ، والشروع في التغييرات التي دُعي إلى إجرائها في الأمانة العامة ، واستنباط سبل جديدة لتعزيز المنظمة .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد اكسين (تركيا) .

كما ترحب المكسيك أيما ترحيب بالدول الأعضاء الـ ١٣ الجدد .

إن الظروف الجديدة السائدة في العالم ، وطموحات الشعوب التي طال انتظارها ، والضغوط المختلفة التي تواجه هذه الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة ، تتطلب منا أن نرسم مسارا واضحا . إن اختفاء الكتل لم يؤد الى بزوغ العالم السلمي الذي كنا نحلم به . فعدم اليقين يسود . وفي العديد من المجتمعات يختفي نظام سياسي والنظام الآخر الذي حل محله مازال يمر بمرحلة تبلور عصيبة . والاتجاهات العالمية متناقضة الى أبعد الحدود . وجهود بعض البلدان للإندماج تتعارض مع تفكك البلدان الاخرى . ويبدو أن احتمالات نشوب الصراع الذي تجاوز حدوده الايديولوجية قد تزايدت في مناطق مختلفة من العالم .

وبالرغم من أن الاستقطاب الثنائي قد اختفى ، مازال السلم والامن يتعرضان للتهديد من النزاعات القومية العدوانية والتعصب السياسي والديني ، وفوق ذلك كله ، من ظروف الفقر المدقع وعدم تكافؤ الفرص الذي يفصل بعض الشعوب عن الشعوب الاخرى . وفي الوقت الذي تنعقد فيه هذه الجمعية العامة ، مازال آلاف الناس يموتون في حروب الأشقاء في يوغوسلافيا السابقة وفي أجزاء أخرى من العالم . وفي افريقيا تتعرض حياة سكان بلاد بأكملها للخطر من جراء الجوع . وحياة ما يزيد على نصف سكان العالم تسيطر عليها البطالة واستحالة تحقيق مستويات لائقة من الرعاية الصحية والتعليم والتغذية والإسكان .

إن التقدم الحاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والتصحيح الجذري للاختلالات الهيكلية في المجتمع الدولي شرطان لازمان لاقرار السلم الحقيقي والدائم . فخمس سكان العالم - أي بليون نسمة يقطنون أكثر البلدان تصنيعا ، ويستهلكون ٧٠ في المائة من موارد الكوكب . ومن حيث الدخل ، أصبح استقطاب أوجه اللامساواة يزداد تفاقما . فالخمس الأغنى من سكان العالم يحصل على نسبة ٨٣ في المائة من إجمالي الدخل ، بينما يتعين على الخمس الأفقر أن يتدبر أمره بنسبة ١,٤ في المائة . وليست الآفاق المستقبلية بأقل مأساوية : فالبنك الدولي يقدر أن دخل

السكان بأقل الموارد سينخفض من ٣٧٠ دولارا امريكيا في السنة الى ٢٢٥ دولارا امريكيا فقط بحلول عام ٢٠٠٠ .

والآن وقد انتهت الحرب الباردة ، لم تعد هناك حجة قوية تكفي لتبرير استمرار وجود هذه الاختلافات . فالكثرة وزيادة الوفرة للقلة لا يمكن تعايشهما مع الفقر والحرمان للأقلية . وبوسعنا أن نرى بالفعل الاثر العالمي لأوجه عدم الانصاف هذه : فالزيادة في موجات الهجرة الى البلدان الاكثر رخاء لم يسبق لها مثيل . وملايين من البشر من جميع أنحاء العالم يشكلون جموعا غفيرة من اللاجئين والمشردين . ومن الأوهام الخطيرة بالنسبة للمجتمعات الغنية الاعتقاد بأن أمنها لا يتهدد من جراء هذه الاختلالات .

لا بد من التسليم بأنه لا يمكن معالجة التخلف والفقر الناجم عنه والتهميش في العديد من البلدان ، باستخدام قوى السوق وحدها . فالضروري هو جهد تصحيحي داخلي كبير تشترك فيه الدولة والافراد على حد سواء ، أو الدولة بصفة رئيسية ، عندما لا يكون الافراد راغبين في ذلك ، أو لا يعرفون كيف يشاركون فيه أو لا يمتلكون الموارد اللازمة للتصرف . كما يلزم تهيئة مناخ دولي مؤات للتشجيع بمزيد من الفعالية على إيجاد حل شامل لمشاكل التخلف الخطيرة .

إن حكومة الرئيس كارلوس ساليناس دي غورتاري تشجع توسيع الأسواق وتروج للحاجة الى زيادة تدفق السلع والخدمات بدون حواجز مصطنعة ذات طابع وسياسي أو اقتصادي . ولهذا فإننا قد أبرمنا بالفعل اتفاقا للتجارة الحرة مع شيلي ، وقد انتهينا بالكاد من التفاوض بشأن اتفاقية لإقامة منطقة للتجارة الحرة في أمريكا الشمالية ستكون أقوى منطقة للتجارة في العالم . ومع نظام التجارة المفتوح ، وبدون حواجز التمييز والحمائية ، يمكن للبلدان النامية أن تكسب زيادة تصل الى حوالي ٤٤ بليون دولار امريكي من صادراتها . ولا شك في أن هذا يزيد من قدرة الاصلاحات الهيكلية التي اضطلعت بها هذه الامم على البقاء ، ويبرز التضامن الدولي مع هذه البلدان .

ما برحت المكسيك ناشطة في تشجيع الاصلاح في الامم المتحدة . ولقد انضمت الى توافق الرأي حول وجود حاجة حيوية الى إعادة توزيع المهام والمسؤوليات فيما بين أجهزتها ، والى زيادة التنسيق ، وإضفاء الديمقراطية على اجراءاتها . إن منظمتنا تعاني من زيادة عبء العمل ونقص التمويل . ولا بد أن يتضمن تجديدها وفاء جميع أعضائها بالتزاماتهم المالية . وإن وجود أزمة مالية حادة في الامم المتحدة ، في مواجهة المهام المستفيضة التي يسعى المجتمع الى إسنادها إليها ، يمثل تناقضا لا بد من حسمه دونما إبطاء .

تسلم المكسيك بأهمية تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" ، الذي قدمه لتنظر فيه الدول الاعضاء . إنه وثيقة دقيقة جدا ، تقترح تدابير خلاقة ولازمة بغية تمكين منظمتنا من مواجهة تحديات عهد جديد . والافكار الواردة فيه من أجل تحقيق توازن أفضل بين الهيئات الرئيسية في الامم المتحدة تبدو لنا وجيهة .

نحن بحاجة الى إعطاء الجمعية العامة المكانة الاولى التي تستأهلها بوصفها الجهاز العالمي والتعددي بمعنى الكلمة داخل المنظمة . وعلينا أن نحقق تنسيقا أفضل بينها وبين مجلس الامن ، وفوق كل شيء ، في المسائل المتصلة بالسلم والامن الدوليين . ونوافق على فكرة تعزيز قدرة الامين العام على العمل . ونرى أنه لا بد من تخويل الامين العام التماس الفتوى من محكمة العدل الدولية ، وذلك ، بالطبع ، شريطة أن تطلب الدول المعنية تدخله .

وقد أشارت المكسيك أيضا الى ضرورة وجود توازن أفضل في التعامل مع البنود المدرجة على جدول الاعمال الدولي . لاننا نولي اهتماما أكثر من اللازم لما يسمى بالقضايا العالمية الجديدة على حساب مشاكل التنمية ومكافحة الفقر المدقع وتعزيز التعاون الدولي . وأفضل دبلوماسية وقائية هي التي تكون البرامج المشجعة للتنمية عنصرا أساسيا فيها . وهذه هي أفضل ضمانات للسلم المستقر والدائم .

والقطاع الاقتصادي والاجتماعي في المنظمة بحاجة الى تنشيط . والآن هو الوقت المناسب لزيادة كفاءة الهيئات التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن الانشطة

الاقتصادية والاجتماعية : المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية واللجنة الثالثة التابعتان للجمعية العامة .

وأكد بلدي من جديد على أن التحول الداخلي لهيئات الامم المتحدة ، وكذلك العلاقات القائمة فيما بينها ، تحتاج الى إكمالها باضفاء الديمقراطية على عمليات صنع القرارات . وهذا سيتطلب استعراضا ، في الوقت الملائم ، لنظام حق النقض الذي ينطوي على مفارقة تاريخية . ويجب علينا أن نبدد الخطر الكامن في أن يصبح مجلس الامن مجرد أداة تعطي مظهر العمل المشترك لمآرب حفنة من البلدان القوية . ولا بد أن تكون عمليات التداول وصنع القرارات شفافة . والنزوع الى جعل اتخاذ القرارات بتوافق الآراء أكثر انتشارا لا ينبغي أن يشكل عقبة أمام مشاركة أعضاء المجلس ، كما لا ينبغي أن يعرقل المناقشة المتعمقة فيما بينهم .

وتحتاج بعض التدابير المقترحة في تقرير الامين العام الى الدراسة بإمعان وتبصر ، حيث قد يتبين أنها تؤتي نتائج معاكسة . إن وزع القوات على طول حدود دولة تشعر بأنها مهددة قد يزيد من تفاقم المشكلة التي كان المقصود توقيها .

واقتراح القيام بعمليات وزع وقائية في حالات الازمة الوطنية يثير القلق الذي له ما يبرره . إذ أن تدبيرا من هذا النوع قد يورط المنظمة في مسائل تقع ضمن الولاية الداخلية للدول .

كذلك فإن ما يُعرف ب "دعم تحول الهياكل والقدرات الوطنية الضعيفة ، والمساعدة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية الجديدة" (A/47/227 ، الفقرة ٥٩) ، ينبغي دراسته بعناية كبيرة ، حيث أن هذه المسائل تقع ضمن السيادة الخالصة للدول .

كما أن التقرير يردد مواقف تؤيدها المكسيك . إننا نوافق على أن الدول ينبغي أن تقبل الولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية . إن السلفادور وهندوراس قدما للعالم مثالا على برغبتهما في الوئام والسلم ، وذلك بعرض نزاعهما الإقليمي على محكمة العدل الدولية التماسا للحل .

وترحب المكسيك بإصرار الامين العام على أنه ينبغي استنفاد الوسائل الدبلوماسية قبل استخدام التدابير القسرية لصيانة السلم والامن الدوليين المشار إليها في الفصل السابع من الميثاق .

وعلى الرغم من البوادر المثيرة للقلق في البيئة الدولية ، أُحرزت نجاحات واضحة تمكننا من أن ننظر بالامل الى قدرة الامم المتحدة على العمل من أجل إيجاد عالم أكثر استقرارا وأكثر أمنا . وهناك صراعات طويلة العهد استحكمت لسنوات عديدة وهي الآن في طريقها الى الحل . وربما كانت عملية السلم في السلفادور أنجح العمليات التي اشتركت فيها المنظمة . ويتعين على الأطراف وعلى المنظمة ذاتها أن تبذل كل ما في وسعها لكفالة تنفيذ التعهدات المبرمة ، في حدود الإطار الزمني المقرر . والمكسيك تناشد المجتمع الدولي أن يقدم ، بأسرع وقت ممكن ، المساعدة الاقتصادية التي وعد بتقديمها لقضية السلم في السلفادور .

وفي مجال نزع السلاح ، أُحرز تقدم أكيد في التخفيض الكمي للترسانات النووية - بيد أننا أبعد ما نكون عن إزالة خطر الكارثة النووية . ثمة زيادة في عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا يزال مذهب الردع النووي يشكل أساسا لتبرير وجود هذه الأسلحة وتحسينها .

وفي مواجهة هذه الأخطار ، ينبغي أن نوقف التجارب النووية . لذلك فإننا نعرب عن امتناننا للبلدان التي قررت الوقف الطوعي لتجاربها . وستواصل المكسيك العمل لضمان أن نتمكن معا في هذه الدورة من إحراز تقدم صوب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من على كوكبنا .

ومن ثم فإن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جدير باهتمامنا الكامل . ونحن نشعر بالسرور للتقدم المحرز بخصوص معاهدة تلاتيلولكو . ونحن نرحب بمصادقة فرنسا على البروتوكول الاضافي الأول والعملية المؤدية الى الإدماج الكامل للأرجنتين والبرازيل وشيلي في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية . ونأمل في إدماج كوبا قريبا في هذا النظام ، وكذلك غيانا وسانت كيتس ونيفيس .

وتجدر الإشارة أيضا الى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وهي حصيلة ١٠ سنوات من العمل في اللجنة المخصصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح . وعلى الرغم من أن الاتفاقية من الممكن تحسينها دونما شك . تأمل المكسيك أن تؤدي الى إزالة إحدى وسائل التدمير الشامل الأكثر استحقاقا للشجب .

إن مؤتمر ريو دي جانيرو ، المعقود في حزيران/يونيه الماضي ، كان خطوة أساسية صوب تحقيق وعي أكبر على الصعيد العالمي بالصلة بين مشاكل البيئة ومشاكل التنمية . وتقع على الجمعية العامة مسؤولية إيجاد آلية مؤسسية لمتابعة وتشجيع وتحسين تنفيذ "جدول أعمال القرن ٢١" الذي تمت الموافقة عليه في ريو . وإن إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بند أساسي على جدول أعمالنا .

وفي هذا الصدد ، أود أن أدلي بثلاث نقاط : الأولى هي أن اللجنة لا ينبغي أن تقتصر على استعراض التقدم المحرز في ريو ، بل ينبغي أن تصبح محفلا رفيع المستوى لاستحداث وتقديم اقتراحات جديدة ترمي الى تشجيع التنمية وحماية البيئة .

والنقطة الثانية تتصل بولايتها في مراقبة الالتزام المتعلق بالتمويل وتوسيع نطاقه . إذ لا يمكننا أن نحقق شيئا يذكر في الكفاح من أجل التنمية المستدامة لكوكبنا ما لم تقم البلدان الأكثر غنى التي تسببت في إحداث أكبر قدر من التلوث بزيادة الموارد المخصصة لوقف تدمير البيئة . واللجنة التي ستعينها الجمعية العامة ينبغي أن تكفل تغريم المتسبب في التلوث .

وأخيرا فإن متابعة اتفاقات ريو تتطلب إنشاء أمانة كفؤة . ونتصور تكوين فريق صغير ولكن رفيع المستوى ، يكون على اتصال مباشر بالأمين العام وتكون له ولاية واضحة ، تجنبا للإزدواج مع مهام أجهزة أخرى .

إننا نعيش في مرحلة تتسم بالاحترام العميق لحقوق الانسان والديمقراطية باعتبارهما دعامتي السلم والحرية والكرامة الإنسانية . وما فتئ الدفاع عن حقوق الانسان هو محور اهتمام منظمتنا على الدوام .

بيد أننا نشعر بالقلق إزاء الرغبة في تركيز اهتمام أكبر على بعض جوانب حقوق الانسان على حساب جوانب أخرى . إن النظرة الشاملة لحقوق الانسان هي وحدها التي يمكن أن تكفل ألا تكون حمايتها متحيزة أو تحركها أطماع مستترة صوب التدخل .

إن منظمتنا لديها الفرصة في أن تصبح حجر الزاوية في نظام عالمي جديد جدير بهذا الاسم . ومسؤوليتنا تجاه الأجيال القادمة هي أن نخلف لها محفلا يضمن السلم ويهيئ الشروط المطلوبة لتنمية جميع الامم .

إن التعاون الدولي من أجل التنمية لا يصح توخيه من وجهة نظر واحدة فقط . ولا ينبغي لنا أن ننظر إليه فقط على أنه متمم للأعمال الرامية الى حل الصراعات ، أو أن نجعله يقتصر على برامج المساعدة التقنية ، كذلك لا يصح أن يقتصر على التوصيات العامة بشأن تحرير التجارة والقدرة على المنافسة على الصعيدين الداخلي والدولي .

إن الأولويات واضحة ، ألا وهي القضاء على الفقر المدقع وإيجاد الظروف التي يجد فيها جميع البشر فرصا حقيقية للتنمية . وتحقيقا لهذا الغرض ، من الضروري بذل جهد هائل جاد من أجل تنسيق السياسات الاقتصادية ، ووجود إرادة صريحة لجعل القانون الدولي هو النقطة المرجعية الاجبارية التي تحكم العلاقات فيما بين الشعوب .

إن القانون الدولي هو القوة الملزمة التي ستجعل من الممكن بناء نظام دولي حقيقي في نهاية هذا القرن . ومنظمتنا ينبغي أن تتولى ، برؤية واضحة وتفان وشجاعة ، القيادة العالمية في الدفاع عن القانون الدولي . واحترام الولاية القانونية الداخلية للدول هو أساس تعايشنا المتحضر السلمي .

وترفض المكسيك رفضا قاطعا زعم أي دولة بأن لها الحق في تطبيق قوانينها خارج حدودها . كذلك لا تعتبر قانونية تلك الأعمال التي يقوم بها بلد بحجة كفالة احترام قانونه والتي تنتهك النظام القانوني لبلد آخر . يجب على جميع الدول أن تكيف أعمالها وفقا للقواعد التي قبلتها الإرادة السيادية للدول والاتفاقات . هذه هي الدعامة الدائمة الوحيدة التي ينبغي أن تستند إليها التغييرات في النظام العالمي الذي يمر بمرحلة انتقال .

وهنا في هذا المحفل العالمي ، تؤكد المكسيك التزامها الثابت بضرورة تعزيز القانون الدولي .

خطاب السيد هانز برونهارت رئيس حكومة ووزير خارجية إمارة لختنشتاين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب للسيد هانز برونهارت رئيس حكومة ووزير خارجية إمارة لختنشتاين .

أصطحب السيد هانز برونهارت ، رئيس حكومة ووزير خارجية إمارة لختنشتاين الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني عظيم السرور أن أرحب بالسيد هانز برونهارت رئيس حكومة ووزير خارجية إمارة لختنشتاين ، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد برونهارت (لختنشتاين)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أتقدم إليكم بتهانئنا القلبية على انتخابكم الذي يبرهن على اقتناع الدول الأعضاء بقدرتكم على إدارة أعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية بكفاءة ومهارة دبلوماسيتين . وأؤكد لكم تأييد وفد لختنشتاين .

وأود أن أعرب أيضا لسلفكم السفير سمير الشهابي عن تقديرنا لإدارته الممتازة لأعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين .

وبالإضافة الى ذلك ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بكم ، سيدي الأمين العام ، على جهودكم في سبيل إعداد الامم المتحدة على وجه أفضل للتصدي للتحديات التي تواجهها نتيجة للتغيرات واسعة النطاق التي تحدث في العالم . ونأمل أن تتمكن المنظمة ، تحت قيادتكم وبالتعاون الوثيق والاتفاق مع الدول الأعضاء وغيرها من أجهزة الامم المتحدة وهيئاتها ، من مواصلة الاضطلاع بواجباتها الهامة على نحو فعال . وآمل أن يقوم تعاون وثيق بينكم وبين بلدي .

منذ عامين قُبلت لختنشتاين بوصفها العضو التاسع والخمسين بعد المائة في الامم المتحدة . ومثلت هذه المناسبة لبلدي تتويجا لجهوده من أجل أن يصبح شريكا على قدم المساواة في المجتمع الدولي ، وأن يشارك في مسؤولية التغلب على المشاكل العالمية والاقليمية التي نواجهها اليوم .

يتسم العامان اللذان مرا على عضويتنا بتغييرات سياسية واسعة النطاق . وكانت إحدى نتائج هذه التغييرات قبول ٣٠ عضوا جديدا في الامم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ .

وبالتالي ، تود لختنشتاين ، بصفة خاصة ، أن ترحب بتلك البلدان التي أصبحت أعضاء في الامم المتحدة هذا العام ، وهي أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان والبوسنة والهرسك وتركمانستان وجمهورية مولدوفا وجورجيا وسان مارينو وسلوفينيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وكرواتيا .

وتسعى لختنشتاين ، منذ قبولها ، الى أن تكون عضوا نشطا في الامم المتحدة ، بالرغم من أن امكانياتنا محدودة للغاية نظرا لاننا بلد صغير . ونحن مدينون بالشكر للدول الاعضاء على التفهم الذي أبدته لحالتنا الخاصة .

إن جميع الدول ، سواء كانت صغيرة أو كبيرة ، قوية أو ضعيفة ، تحتاج الى الامم المتحدة . إلا أن للدول الصغيرة مبررات خاصة للانتماء الى المنظمة العالمية . ومن بين هذه المبررات أن الامم المتحدة ترتكز على شرط الاحترام العالمي للقانون الدولي . والسيادة ، ولاسيما سيادة الدول الصغيرة ، لا يمكن كفالتها وضمانها وصيانتها إلا عندما تحترم جميع الدول . ولا سيما الدول الكبيرة والقوية ، القانون الدولي . ونحن نثق في الامم المتحدة ، ولكننا في نفس الوقت نعي أنه لا يمكن للمنظمة أن تحل كل الصراعات . ومع ذلك ، يمكنها أن تضع معايير للسلوك المتحضر الذي تتبعه كل دولة تجاه الاخرى .

ولفترة وجيزة عقب انتهاء الحرب الباردة اعتقدنا أننا نمر بمرحلة من الانتفاضات والتغيرات الايجابية على وجه الحصر تقريبا . فكانت الحكومات الديمقراطية تحل محل النظم الاستبدادية . وكان ملايين الناس يحصلون على الحرية التي كانوا قد حرموا منها زمنا طويلا . ولكنها كانت فترة قصيرة العمر . والآن يجد المجتمع الدولي نفسه في مواجهة مشاكل لا تقل عن تلك التي واجهها من قبل . وبدلا من تضاؤل الصراع بين الشمال والجنوب فإنه يتعمق ، والصراعات الاقليمية الناتجة عن الاختلافات العرقية والدينية والاجتماعية والثقافية أخذت في الظهور ، والاضرار البيئية تهددنا وتهدد الاجيال القادمة .

إلا أنه في نفس الوقت كثرت التوقعات وازدادت الفرص لتعزيز قدرة الامم المتحدة على الاضطلاع على نحو أوفى بالدور الذي كان متوخى لها عند تأسيسها .

والتحرر من عبء المواجهة بين الدول الكبرى جعل شعوبنا وأممنا تدرك فعلا وبوضوح التكافل العالمي المتبادل ، ولكننا لا نزال مختلفين في آرائنا حول الترتيب الذي نوليه للمشاكل التي يجب على الامم المتحدة أن تكرس لها الأولوية في اهتمامها . ومن الواضح تماما أن هياكل منظمة تأسست منذ ٤٧ عاما تحتاج الى التكيف مع الواقع ومع المتطلبات الجديدة لهذا العصر الذي يشهد تغيرات ضخمة .

ولهذا فنحن نرحب بتقرير الامين العام ، "خطة للسلام" (A/47/277) ، ونرى أنه يوفر أساسا مفيدا للجهود الرامية الى النهوض بقدرة الامم المتحدة على صنع السلم وصيانته في العالم . ونرى أن المقترحات المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية ، بصفة خاصة ، التي ترد في الجزء الثالث من التقرير ، تحتاج الى النظر فيها بتعمق شديد ، بغية إيجاد سبل لمنع النزاعات أو الحد من تصاعدها .

لقد أصبحت الصراعات الداخلية تمثل تحديا خاصا لمجتمع الدول . وكثيرا ما تؤدي الاختلافات العرقية أو الاجتماعية أو الدينية الى التزعزع الاقليمي . ونحن ندرك أن عددا من الدول الاعضاء الجديدة في الامم المتحدة ، بصفة خاصة ، يمر بأحوال اقتصادية وسياسية بالغة الصعوبة .

وفي هذا الصدد ، تود لختنشتاين أن تعرب بصفة خاصة عن تعاطفها مع ضحايا الصراع الدائر في البوسنة والهرسك . فالحرب التي أطلق لها العنان عدوان صربيا والجبل الأسود تسبب معاناة إنسانية هائلة في ذلك البلد . ونحن نتابع بقلق عميق الانباء المستمرة حول انتهاكات منهجية واسعة النطاق لحقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي ، تتحمل كل أطراف النزاع مسؤولية عن حدوثها . ولا بد أن يتوقف قتل النساء الابرياء وتدمير التراث الثقافي الذي لا يعوض ، ويجب على جميع الاطراف أن تبذل الجهود فورا للتوصل الى حل سلمي لمشاكلها الصعبة . ونحن نؤيد إعلان المبادئ الصادر بمناسبة مؤتمر لندن المنعقد في ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، والإطار الذي وضعه المشتركون في ذلك المؤتمر والذي سيجري السعي من خلاله الى إيجاد حل سياسي شامل للازمة . ونعرب عن أملنا في أن تتحول الإرادة السياسية التي عبر عنها في لندن الى

أعمال محددة وأن تؤدي مفاوضات المتابعة التي تجري في جنيف الى نتائج إيجابية في القريب العاجل .

وفي هذا الإطار ، أود أن أشير الى المبادرة التي قدمها سمو الأمير هانز - آدم الثاني رئيس دولة إمارة لختنشتاين في البيان الذي ألقاه في الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين .

وفي تلك المناسبة أشار سموه الى الحاجة لايجاد سبل لتعزيز الحلول السلمية للصراعات العديدة التي تكمن جذورها في التوترات القائمة بين الجماعات داخل الدول . وكان من رأي سموه أن هذه الحلول ينبغي السعي اليها في إطار مبدأ تقرير المصير .

وتدرك لختنشتاين الاعتبار المولى بالفعل داخل الامم المتحدة - بل وداخل هيئات أخرى - لمبدأ تقرير المصير . ونحن نشيد بالجهد الدولي الجم الذي كرس لهذه المسألة في الماضي .

لقد أصبح حق تقرير المصير ، بوصفه مبدأ ، يلاقي الآن قبولا عالميا . وأود أن أذكّر ليس فقط بأن حق تقرير المصير هو من بين أسس الميثاق ، وإنما أيضا بأن معظم الدول الممثلة في هذة الجمعية تضطلع بالتزامات قانونية معينة في هذا المجال بموجب المادة ١ من كل من العهدين العظيمين الخاصين بحقوق الانسان لعام ١٩٦٦ ، التي يعترف فيها رسميا وبأثر ملزم قانونيا بأن :

"لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها ، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي ، وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" .

وعلى الرغم من هذا كله ، ومع بعض الاستثناءات الملحوظة ، فإن التطبيق العملي والسلمي لهذا المبدأ كثيرا ما كان مفتقدا . فالتوترات بين الجماعات المتمايزة داخل الدول ، أو بين هذه الجماعات والدولة نفسها لا تزال قائمة في بقاع كثيرة من العالم . ومن المؤسف ، أنها ، في عدد من الحالات أدت الى اندلاع موجات عنف خطيرة . وبغض النظر عن المعاناة الانسانية الناتجة ، فإن هذا العنف وهذه التوترات غالبا ما تطال الدول المجاورة ، وقد تترك أثرا أوسع انتشارا على صيانة السلم الدولي بعامة . وصحيح أنه يمكن عمل الكثير التماسا للحد من المعاناة ما إن يبدأ العنف ؛ ولكن كم هو أفضل لو تناولنا جذور المشكلة - التي تكمن عادة في مشاعر الإحباط التي تتملك الجماعات المتمايزة عندما ينكر عليها التعبير المشروع عن هويتها وتطلعاتها الخاصة .

ويسرني أن أقول إن كلمة سمو الامير التي ألقاها في العام الماضي قد جذبت اهتمام عدد من الوفود . وخلال السنة الماضية أجرينا مشاورات موسعة ، واستفدنا كثيرا من المقترحات البنّاءة التي تفضلت الوفود بتقديمها ، ونحن ممتنون غاية الامتنان لجميع تلك الحكومات على ما أبدته من اهتمام . كما أننا التمسنا ، وأخذنا في الاعتبار آراء بعض الخبراء المستقلين .

وفي ظل هذه الخلفية ترى لختنشتاين أن المجتمع الدولي ، من خلال هذه الجمعية العامة ، ينبغي أن يتخذ الخطوات لزيادة فعالية حق تقرير المصير ، وبهذا يسهم في تجنب بعض الصراعات في المستقبل . ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لأن يتيح المجتمع الدولي ، عن طريق الأمم المتحدة ، سبيلا واقعيا للمضي قدما ، وذلك بإنشاء إطار عملي يمكن للجماعات من خلاله أن تعرب عن خصائصها المتميزة .

ويمكن لهذا الاطار العملي أن يفي بشروط أربعة :

أولا ، ينبغي اقامة أشكال مرنة ومتدرجة من تقرير المصير ، تنطوي على مستويات مختلفة من الحكم الذاتي ، مع مراعاة الاحتياجات المختلفة للجماعات المختلفة والدول التي تشكل هذه الجماعات جزءا منها ؛ فالجماعة التي تنقسم الى جماعات فرعية والتي تسمح لأجزائها المختلفة بالسعي الى تحقيق الهدف المشترك حسب طريقتها يمكن أن تكون في بعض الاحيان تعبيرا جيدا جدا عن مبدأ تقرير المصير .

ثانيا ، ينبغي للجماعات التي تستند الى مبدأ تقرير المصير أن تتخلى عن اللجوء الى العنف وأن تلزم نفسها بالسعي الى تحقيق أهدافها عن طريق الوسائل السلمية وحدها ؛

ثالثا ، ينبغي تقديم المساعدة في الإعمال الفعلي لمبدأ تقرير المصير ، عن طريق إجراءات مستقلة ؛

رابعا ، ينبغي الحفاظ على توازن مناسب بين تقرير المصير والسلامة الاقليمية للدول .

ونرى أنه رهنا بالوفاء دوما بتلك المتطلبات يجب أن يسلم المجتمع الدولي بأن تقرير المصير هو سمة متأصلة في كل الجماعات التي لديها هوية اجتماعية

وإقليمية متميزة . وهذا ينطوي على الاختيار الحر من جانب كل جماعة لمصيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفقا لخير مصالح أعضائها .

ويجدر بالتأكيد على أن تقرير المصير لا يعني بالضرورة - وحتى في المقام الأول - التحرك نحو بناء الدولة المستقلة . فالاستقلال العشوائي يمكن أن يؤدي الى تفتيت المجتمع الدولي ، وقد لا يحترم على النحو الكافي السلامة الاقليمية للدول . ذلك ، أن الاستقلال الناجز ، في الواقع ، ولو لأسباب عملية محضة ، هو النتيجة المحتملة الدنيا في معظم الحالات .

ويمكن أن يتجلى احترام التنوع على النحو الكافي من خلال سبل أخرى . ويمكن أن يتخذ تقرير المصير أشكالا مختلفة ، بما يتناسب على خير وجه مع الظروف الخاصة بكل جماعة ولكل دولة .

ومن الاهمية بمكان الاحتفاظ بالمرونة الاساسية للمفهوم . إلا أنه في كل الحالات التي توجد فيها جماعة تتمتع بدرجة كافية من الهوية المتميزة ، يبدو من الصواب الاعتراف بمستوى أساسي معين من الحكم الذاتي . وأنا أشير الى مسائل أساسية للغاية مثل عدم التمييز ضد الجماعات أو ضد أعضائها ، وحريتهم في ممارسة خصائصهم المتميزة والتمتع بها ، واشتراكهم من خلال سبل مناسبة في الشؤون العامة ، وبخاصة في المسائل التي تؤثر مباشرة في مصالح الجماعة . ونعتقد أن الالتزام بالاعتراف بهذه الدرجة المتواضعة من الحكم الذاتي لكل الجماعات التي تستحقه ينبغي ألا تثير ، أية مشاكل صعبة لأي عضو في الامم المتحدة .

وسيكون من المناسب اتاحة مستويات أكثر تقدما من الاستقلال الذاتي للجماعات التي تبرهن ظروفها الخاصة على أهليتها للتمتع بها . إلا أننا لا نرى من الواقعي أن تسعى الامم المتحدة الى وضع متطلبات الزامية مفصلة لتقرير المصير للجماعات التي تميزها مجموعة واسعة من الخصائص ، والتي تقيم داخل دول يكون تاريخها ذاته متنوع الى حد بعيد ، وأي شيء يتجاوز هذا المستوى الاساسي من الحكم الذاتي الذي أشرت اليه ، ربما يكون من الافضل تركه يتطور على أساس اختياري ، وعلى أساس كل حالة على حدة - فالحالات متنوعة الى حد أنه من الافضل ترك كل منها يعالج وفقا للظروف الخاصة به .

إلا إن ثمة ميزة ، في رأينا ، في أن تبين الامم المتحدة أنواع العناصر الاخرى التي قد تجد لها مكانا في المستويات الاكثر تقدما للحكم الذاتي . وهذه العناصر الاخرى للحكم الذاتي من شانها أن تضيف باطراد الى الدرجة التي تدير بها الجماعة شؤونها ولكنها لا تكون متاحة إلا للجماعة التي لديها خبرة مرضية - وحتى في هذه الحالة ، لا يكون ذلك إلا اذا كانت الدولة المعنية على استعداد لقبول المستوى الاكثر تقدما من الحكم الذاتي لتلك الجماعة .

وفي هذا المجال المعقّد لا يمكننا أن نفترض أن أي مبدأ عام أو إجراءات عامة قد يتفق عليها دوليا سوف تطبق دون صعوبة في حالات معينة . وينبغي لذلك أيضا أن نتوخى إتاحة بعض الاجراءات للمساعدة في حالة وجود أية صعوبات قد تنشأ في تطبيق مبدأ تقرير المصير ، وللمساعدة في الحل السلمي لأية اختلافات قد تطرأ .

وقد اقترح عدد من الوفود التي ناقشنا معها أفكارنا بشكل عام أنه قد يكون من المستحسن أن تكون هذه المسألة - التي تتسم بطبيعة تقنية معقدة ، علاوة على أهميتها السياسية الكبيرة - موضوع مزيد من الدراسة من جانب فريق من الخبراء لتسهيل التقدم الذي قد يحرز في نهاية المطاف في هذه الجمعية .

وهكذا وصلنا الى نتيجة مفادها أن السبيل الانسب يتمثل في أن توجه حكومة لختنشتاين دعوة الى كل حكومة ممثلة في هذه الجمعية - بما في ذلك الموجودون هنا كمراقبين - لترشيح خبير مستقل لحضور اجتماع غير رسمي للخبراء في لختنشتاين في شهر آذار/مارس القادم . ونأمل أن يتسنى للخبراء الذين سيحضرون هذا الاجتماع مساعدتنا على تطوير الافكار التي طرحها في البداية سمو الامير في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . وإننا نتوخى أن يقوم الخبراء المرشحون للحضور بتقديم هذه المساعدة بصفتهم الشخصية ، لاننا نعتقد أن من الارجح أن نتمكن من إجراء مناقشة بنّاءة ومتخصصة اذا اتبعنا إجراءات تتحاشى تحميل الحكومات أية التزامات . وستصدر الدعوات لترشيح الخبراء لحضور هذا الاجتماع أثناء هذه الدورة . وفي ضوء الآراء المعرب عنها في اجتماع الخبراء ، ستقوم حكومة لختنشتاين بدراسة أفضل سبيل للعودة الى الجمعية العامة ، ربما في دورتها القادمة في عام ١٩٩٣ ، بمقترحات لمواصلة المبادرة التي قدمها سمو الامير في العام الماضي .

وفي الوقت الذي يحرز فيه المجتمع الدولي تقدما ، وإن كان بطيئا ، في منع نشوب صراعات عنيفة بين الدول ، يصبح من الجدير بنا أن نبحث معا عن سبل تجنب عواقب الحروب الاهلية بين المجتمعات داخل الدول ، وهي عواقب لا تقل في وحشيتها عن عواقب الصراعات بين الدول . وإنني إذ أعلم الجمعية العامة بالاسس التي يتطور عليها تفكيرنا في هذه المسألة الهامة والحساسة ، آمل أن أكون قد أوضحت لكم عمق انشغالنا بأن يتم التوصل الى طريقة ما لمكافحة مصدر رئيس لكثير من العنف والمعاناة الانسانية في عالم اليوم .

واسمحوا لي أن أعرب عن أملي في أن تساعد روح التعاون الجديدة السائدة في الامم المتحدة على تمكيننا من الاضطلاع بالمسؤولية المناطة بنا ، والتوصل ، بتوافق

الآراء ، الى حلول للمشاكل المتعددة التي تواجهنا . ووفد بلادي على استعداد لتقديم إسهامه من أجل أن نحقق أهداف الامم المتحدة ، بتعاون فعّال مع بقية الوفود .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود باسم الجمعية العامة ، أن أشكر رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية لامارة لختنشتاين على البيان الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد هانز برونهارت ، رئيس حكومة إمارة لختنشتاين من المنصة .

السيد بونكولو (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بادراك تام لاهمية نقطة التحول التي وصل اليها العالم والامم المتحدة ، يقدم وفد جمهورية الكونغو على أعمال الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة التي نال السيد غانيف شرف وامتياز رئاستها . وأود باسمي شخصيا ، وبالنيابة عن وفد بلادي ، أن أهنئه على انتخابه بالاجماع لمنصب الرئاسة . لقد كان اختيار الجمعية العامة تعبيرا عما تتمتع به بلاده ، بلغاريا ، من احترام كبير ومكانة عالية في الساحة الدولية . أنه ، بالمثل إشادة بخبراته ومناقبه الشخصية .

وأود أيضا أن أتقدم مرة أخرى بامتناننا العميق لسلفه ، السفير سمير الشهابي ، ممثل المملكة العربية السعودية ، الذي أدار أعمال الدورة السادسة والاربعين بمهارة .

ويود وفد بلادي أن يؤكد للسيد بطرس بطرس غالي ، الامين العام للامم المتحدة ، على تعاونه الكامل .

وأخيرا ، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالاعضاء الجدد الذين يزيد انضمامهم من تعزيز عالمية الامم المتحدة . ويسرني أن أقول أن وفد جمهورية الكونغو سيسعده أن يعمل معهم خلال الدورة السابعة والاربعين وفي المستقبل .

لقد وضعت الحرب الباردة أوزارها . وعلى أنقاض أكثر من ٤٠ سنة من التوتر الشديد ، تسعى الدول ومنظومة الامم المتحدة جاهدة الى اقامة نظام جديد على هذا

الكوكب ، يكون أكثر ديمقراطية وأكثر رفقا . وتحت زخم التطورات العالمية التي أحيت روح الإصلاح في كل مكان تمر الامم المتحدة ، كمؤسسة ، بعملية تغيير . وتبعا لذلك ، اتخذت زمام مبادرات رئيسية في ميدان التعاون من أجل التنمية ، وفي ميدان عمليات حفظ السلام واستعادة السلم .

ما هي الافكار الجديدة المنبثقة ؟ وما هي فرص نجاحها ؟ ما هي الاخطار التي تتهدد حقوق الانسان والديمقراطية بسبب التحديات الناجمة عن تفاقم الفقر ، ودين العالم الثالث ، ومرض الإيدز ، والمخدرات ، والاحقاد الاثنية والدينية ، والكوارث الايكولوجية أو التي تنجم عن الانفجار السكاني في العالم ونحن نقترب من نهاية القرن ؟

وكما ذكر من قبل ، كان اجتماع مجلس الامن الذي عقد في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، أول اجتماع يعقد على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات . وكان اجتماع القمة هذا رمزا لانتهاء عصر الخلاف الذي طالما شل الامم المتحدة . ومن المفهوم أن تسعى المنظمة الدولية ، من الآن فصاعدا ، الى تحديد هويتها . فهي تريد أن تعزز قدرتها في شتى الميادين ، في الوقت الذي تزيد فيه فعاليتها في تنفيذ أحكام الميثاق .

إن افريقيا وبلدان العالم الثالث شركاء نشيطون في عملية الإصلاح . أليست هي جزءا من العالمية الجديدة التي أصبحت أكثر إلحاحا ، ولا يزال هدفها تلبية الحاجات الاساسية ؟ فدعونا نولي ازدهار الكرامة وحقوق الانسان من الاهتمام ما نوليه للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب .

إن المساعدة الخارجية تعتبر بالنسبة لافريقيا ، بوجه خاص ، مبدأ أساسيا . ولكنها تمثل أيضا ، الى حد كبير ، نقطة انطلاق للتنمية في افريقيا . ولهذا السبب ستظل افريقيا يقظة إزاء المقترحات الماكرة التي تميل الى تهميش علاقاتها مع النظام العالمي . ولهذا فإن افريقيا ، في تفاعل المصالح الجديد هذا الذي يرمي الى إدخال فكر جديد الى الامم المتحدة ، لها مكاسب في الحفاظ ، مثلا ، على الدور الحاسم الذي تقوم به الامم المتحدة ، بمقتضى الاحكام ذات الصلة من الميثاق ، في ميدان التعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن الحكومات التي نتشرف بتمثيلها تأخذ على عاتقها دائما حق قيادة الشعب بالتصدي الحازم لاحتياجات الحاضر الواقعة وللاحتياجات المفترضة في المستقبل القريب ، وعلى المدى الطويل . ويظل المطمح الأول هو العمل من أجل تحقيق مجتمعات أفضل توفر للمواطنين ، كأفراد ، وكجزء من الكل الواحد ، احساسا أقل بالاغتراب وقيودا أقل مع معرفة أكثر وحرية أوفر .

وجدير بالملاحظة في هذا الصراع المستمر من أجل الانسان والمجتمع ، أن مجتمع الأمم ممثلا في الأمم المتحدة قد واكب الجهود الوطنية بتقديمه المساعدة اللازمة ، إن الجمعية العامة بطبيعتها النبيلة تسمع أصداء الرأي العام في جميع أنحاء العالم ، وهي في هذا الصدد مصدر رئيسي للأمل . إن الاحتياجات التي يتعين على المنظمة أن تواجهها احتياجات ذات طبيعة لم يسبق لها مثيل ، ولقد قال الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي في تقريره عن أعمال المنظمة ما يلي :

"يمكن ملاحظة نقطة التحول في حجم ونطاق أنشطة الأمم المتحدة بعد عام ١٩٨٧ . فلأول مرة منذ سنوات كثيرة أصبح بالإمكان الاتفاق على مجموعة واسعة من القضايا ، وكان ذلك ايذانا فعليا بنهاية الحرب الباردة" .(A/47/1 ، الفقرة ١٤)

وهكذا أصبحت المناقشة في الجمعية العامة تزخر اليوم ، بأكثر من أي وقت مضى ، بمجموعة متنوعة من القضايا التي يتجلى فيها الدور المتزايد للمنظمة .

والواقع أن ما هو مطروح الآن بشكل عام هو تحديات عصرية حديثة سيتعين على الدول الأعضاء في المنظمة أن تواجهها . ولكن يخفف من هذه الحالة المربكة في حد ذاتها ، تلاشي بعض المشكلات . وبالاضافة إلى ذلك ظهر في السنوات الأخيرة عدد من التجارب الوطنية المختلفة الحافلة بالفرص والأمل واكتست دلالة حقيقية للحرية ولاسترداد الديمقراطية في عدد من البلدان .

مرة أخرى ، أرحب بقيام الأمم المتحدة بالمشاركة بنشاط في الجهود التي تبذلها تلك الأمم لتوطيد الطابع الديمقراطي ، وهي الجهود التي نوّه بها التقرير الصادر عن أعمال المنظمة الذي أشرت اليه من قبل . وأود أن أتناول الحالة الخاصة للمؤسسات في بلدي ، الكونغو .

وبعبارات محددة ، فإن جمهورية الكونغو ، تتحرك صوب ديمقراطية موسعة تقوم على المزيد من المشاركة ، ونحو ازدهار الامكانيات الفكرية والنفسية للشعب الكونغولي ، ونمو التضامن الوطني . إن اللامركزية التي هي الحجر الاساسي في السياسة الجديدة للبروفيسور باسكال ليسوبا أول رئيس للجمهورية ينتخب على نحو ديمقراطي ، ستمنح سلطات إدارية للمناطق في مجالات الإدارة والتنمية الاقتصادية .

وينطوي هذا على بُعدين هما أولا اصلاح أو بناء المؤسسات الادارية ، وثانيا تعزيز المبادرة والابتكار في مجال التنمية والبيئة الريفية . والهدف من ذلك هو تحسين ظروف المعيشة لافقر قطاعات السكان بتوفير الوسائل التي تكفل لهم الحصول على مكن لائق ، مع التركيز على مواد البناء المحلية ، وإمدادات المياه ، والنظافة العامة ، والرعاية الصحية للاسرة وتعليم الاطفال ، والانشطة المولّدة للدخل .

وخلال عام ١٩٩٢ ، أدى أفراد الشعب في الكونغو واجبهم كمواطنين نشطين ، وذلك بممارسة الاقتراع العام في سلسلة من الانتخابات الحرة النزيهة التي جرت تحت اشراف مراقبين دوليين ، وتود حكومتي أن تعرب لهؤلاء المراقبين عن شكرها العميق للمساعدة القيّمة للغاية التي قدموها لبلادنا . إن النتيجة السعيدة لهذه الانتخابات هي فاتحة لعهد جديد من الديمقراطية التي يلتزم بها شعبنا من الآن فصاعدا . وقد أسهم الرأي العام الكونغولي ، تسانده صحافة وطنية متجددة الحيوية ، في تجنب العنف السياسي على نحو فعال . وبإيجاز تضطلع الكونغو الآن باصلاح هيكلي جاد بادئة بالمستوى المؤسسي .

إن دستور الكونغو الجديد الذي اعتمد في الاستفتاء العام بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٢ ، أثناء المرحلة الانتقالية التي أعقبت المؤتمر الوطني ، يوسّع الحريات في جميع المجالات ، وهناك زهاء ٤٥ مادة ، يتألف منها الفصل الثاني من الدستور الذي يتناول الحقوق والحريات الاساسية . ويوفر دستورنا كذلك سلطات عامة متوازنة ويسعى إلى تعزيز التضامن والانصاف .

إن إقامة الديمقراطية على المستوى المحلي ، بصرف النظر عن مخاطرها ، يشكل الاختبار الحاسم الاول لشعب الكونغو . لقد انتخبت المجالس المحلية وانتخب العمد عن

طريق الاقتراع العام ، وعلى الرغم من وجود بعض العثرات الطفيفة التي لا مفر منها ، فإن النظام في مجمله قد سار العمل به على ما يرام .

ومن المهم أن نلاحظ التزام الشعب بالأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة التي يرتكز عليها النظام السياسي الشرعي لبلادنا ، بعد ٣٠ عاما من الخطأ والفوضى . لقد انتخب برلمان ذو مجلسين ، وأعطيت سلطات أكبر للمجلس الأول ، وهو الجمعية الوطنية التي تعتبر الحكومة مسؤولة أمامها . وأداء هذه الجمعية فيه تعبير كاف عن نزاهة العملية الانتخابية في الكونغو .

وبلغت هذه العملية أوجها بالانتخابات الرئاسية التي عقدت بتاريخ ٢ و ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ . وركّزت هذه المرحلة النهائية بسرعة ، انتباه الرأي العام ، الذي لم يعهد مثل هذه الأمور منذ زمن بعيد ، على التفاعل المعقّد بين الأحزاب السياسية المتعددة وتحالفاتها الاستراتيجية . وأجريت الانتخابات الرئاسية في اقتراعين ، وكانت المنافسة حامية . وصوّت الناخبون الكونغوليون دون أية ضغوط في اقتراع سري ، وانتخب البروفيسور باسكال ليسوبا رئيسا لجمهورية الكونغو .

والآن ، بعد أن أوشكت الفترة الانتقالية ، ومدتها ١٤ شهرا ، على الانتهاء في مناخ من الهدوء العام ، يتأمل شعب الكونغو رسالة رئيس الجمهورية صاحب الفخامة البروفيسور باسكال ليسوبو . وهناك اليوم دواع عديدة للأمل ، فبالنسبة لبلادي تفصح الرسالة عن وجود الحاح ديمقراطي لا يقاوم يطلق الطاقات ويثير الحماس . فمرة أخرى أصبح كل شيء ممكنا الآن .

وتتضمن هذه البداية التاريخية الجديدة الحياد عن سبيل التنمية المعتمدة أساسا على عناصر خارجة عن مجتمعنا المدني ، مثل المساعدة الدولية ، وتحسين معدلات التبادل التجاري إما بالتفاوض أو بالفرض ، والاستثمارات الأجنبية ، والتدخل المهيمن للدولة . وتتمثل الفكرة الجديدة في أن التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ينبغي أن يقوما أساسا على الميل إلى المبادرة وعلى ابداع الأفراد والمجتمع المدني وقدرتهم على التصرف والابتكار وحسن إدارة موارد الكونغو البشرية وثروته .

تلاحظون من ذلك أن طموحات الكونغو جريئة . وقد أدرك رئيس جمهورية الكونغو ضخامة المهمة المطروحة أمامنا وقال ما يلي :

"قد يبدو مفهوم الديمقراطية اليوم ، على أنه عطية . إنه ثقافة ، وكل ثقافة إنما تنبع من الامتزاج ، ولذلك يجب علينا استنادا إلى ثقافتنا الخاصة ، التي تتضمن السعي المنهجي المتأني إلى بلوغ توافق الآراء ، أن نخفف من الجوانب غير الانسانية أو التي يصعب قبولها ، للديمقراطية المشكّلة في أجواء أخرى" .

وتساءل الرئيس قائلا "ما قيمة القانون بلا عرف ؟" ولهذا دعا إلي :

"احترام أملاك المجتمع وحب العمل . فهذا هو ما سيكسبنا احترام شركائنا ، وهذا بدوره لابد أن يعتمد أيضا على تقوية الأواصر بيننا وبين شركائنا المالوفين" .

وفي جهد الانعاش الحيوي هذا ، سيكون بوسع حكومة الوحدة الوطنية الكونغولية والشعب الكونغولي الحصول على أكبر المنافع الممكنة من التعاون مع البلدان الصناعية ، والمنظمات الدولية ، بما فيه المنظمات غير الحكومية ، ومن اسهام أشكال التعاون الجديدة التي لا تقيم حدودا بين المدن والمناطق والمشاريع في الشمال والجنوب .

لن يفاجأ الاعضاء إذ يسمعوني أتحدث عن مشاكل رئيسية معيّنة تستدعي اهتمام المجتمع الدولي بها ، وبالتالي اهتمام الامم المتحدة . فمن الطبيعي أن تسأل كل دولة عضو نفسها "ما الذي يمكن عمله ؟ من أين نبدأ ؟" ويبدو لنا أن المناقشة العامة فرصة ممتازة لنجمّع سويا المواد اللازمة للإجابة على هذين السؤالين ، على أساس اقتراحات ورغبة البعض في القيام بعمل ما ، واقتراحات ورغبات آخرين في الإحجام عن القيام بهذا العمل .

ما هو موقفنا في هذه اللحظة التي تتسم بجيشان سياسي وأيديولوجي كبير ؟ إن الكونغو توافق علي وجهة النظر القائلة بأن من الاساسي أن تظل الامم المتحدة محفلا خاصا مناسبا تماما لتحليل الاحداث ولتطوير المفاهيم ، لا سيما فيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية الاقتصادية ، بروح من الشراكة المتجددة . وفي الواقع ، ينبغي أن تكون الامم المتحدة المؤسسة الصحيحة التي يجري في إطارها السعي لايجاد حلول عالمية . وينبغي لهذه الحلول أن تأخذ في الحسبان الابعاد السياسية والانسانية والاجتماعية الاقتصادية لمشاكل العالم . ووفد بلدي يؤيد هذا النهج ، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة والتجارة ونقل التكنولوجيا وأسعار السلع الاساسية وتخفيف عبء الدين .

يسود شعور بأنه ينبغي إعطاء الامم المتحدة فرصة جديدة لتحقيق أهداف الميثاق ، لا سيما صون السلم واستعادته ، ويضاف إلى ذلك ، منذ اجتماع قمة مجلس الامن ، تعزيز الدبلوماسية الوقائية . وعلى الرغم من جميع الشكوك ، فإن لدى الدول الاعضاء ما يبرر الإبقاء على الشعلة التي أضيئت في ٣١ كانون الثاني/يناير في نيويورك . وفي هذا الصدد ، لا يسع وفدي إلا أن يتفق مع الكلمات الحكيمة التي قيلت بالفعل من على هذه المنصة .

للأسف ، لا بد من الاعتراف أن نهاية الحرب الباردة لم تضع نهاية لكراهيات قديمة طال بها العهد . فبعد أحداث عديدة حافلة بالوعود والآمال ، نشهد اندلاع أزمة يوغوسلافيا فجأة في قلب أوروبا . وفي افريقيا ، بالاضافة إلى العنف المتزايد في جنوب افريقيا ، وهو عنف يعكس آلام المخاض أثناء ولادة جنوب افريقيا الموحدة الديمقراطية اللاعنصرية ، نجد أن المأساتين الليبرية والصومالية لا تزالان سببا للتخوف من تزعزع استقرار عدد من الدول . وكما يعي الممثلون ، فإن لجميع هذه المخاوف أثر على الأمن على الصعيد دون الاقليمي .

هل لا يزال مقبولا ، في عالم غني بالحقوق والحريات ، أن لا تتمتع حقا جميع الشعوب بمنافعه ؟ إن استمرار الصراعات القبلية والإثنية الممحوبة بجرائم الحرب ، إذا قوبلت بعدم الاكتراث ، قد يؤدي إلى إبادة عشرات الآلاف من الناس دون أن يتنبه اليهم أحد تقريبا . ففي أوروبا ، يموت الناس بإسم الأيديولوجية ، وفي الصومال ، في أقصى الجزء الشرقي من القارة الافريقية ، نجد حالة مفجعة أسوأ . فالجفاف ، الممحوب بإراقة دماء محمومة على أيدي عصابات تتقاتل على بقايا السلطة ، يتسبب في وقوع آلاف الضحايا . ومما لا شك فيه أن الحاجة قائمة لمزيد من المساعدة الدولية . وهنا تستحق أنشطة الأمم المتحدة الثناء مرة أخرى .

وينبغي أن نشيد أيضا بالدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في مساعيها اليومية لخدمة الانسان ، بوصفه ايماءة تضامن مع الجنس البشري ، الذي يُنظر اليه في طبيعته العامة على أنه كائن عقلاني . على أن الصورة ليست قاتمة تماما ، إذا حكمنا على بوارق الأمل المنبعثة من المحادثات الدائرة ، على سبيل المثال ، في ليبريا والشرق الأوسط .

وفي حالة جنوب افريقيا ، لا بد لجميع الأطراف أن تتفق على وضع نهاية للعنف ، ويتعيّن عليها أن تُظهر ضبط النفس . ويتعين على الأطراف أن تتعاون بغية استئناف عملية المفاوضات في أبكر وقت ممكن . والتطورات التي طرأت في الأسابيع القليلة الماضية تبعث على التفاؤل في أن يتحقق هذا فعلا . وعلى أية حال ، فإن جمهورية الكونغو تؤيد المبادرات والجهود المختلفة التي يضطلع بها المجتمع الدولي لايجاد

حلول صحيحة لهذه المسائل . بهذه الروح ، ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة ، تسهم الكونغو في مختلف العمليات التي تتم في إطار الامم المتحدة . فقد شاركنا مؤخرا في بعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ، عقب نجاح تجربة وجودنا في البعثة الاولى .

كما يؤيد بلدي المبادرات والقرارات المتصلة بخفض التسلح ، ووقف التجارب النووية ، والسعي الهادف إلى تعزيز الشفافية في نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الدولي .

ولا يزال تعزيز بناء الثقة والسلم والامن شاغلا ثابتا للعديد من الدول ، لا سيما دول منطقة وسط افريقيا دون الاقليمية . وفي هذا الصدد ، أنشئت في أيار/مايو اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالشؤون الامنية تحت رعاية الامم المتحدة . وهذه آلية جديدة في نظام التعاون دون الاقليمي .

ومع أنه يتعين علينا أن نوحد جهودنا للتغلب على الحروب ، فإنه ليس صحيحا أن الشعوب التي لا تعاني من ويلات الحروب تعيش فعلا في سلم . فلو ألقينا نظرة خاطفة على خريطة العالم لثبت لنا أن العكس هو الصحيح . فافريقيا ، على سبيل المثال ، تعاني من الجفاف والمجاعة والامراض ، وهذه صورة مفزعة تتطلب عملا من المجتمع الدولي .

من الواضح ، أنه بالاضافة إلى مسائل صون السلم ، وإساءة استعمال المخدرات ، والبيئة ، والمساعدة الانسانية ، فإن افريقيا تعتبر إحدى الاولويات الخمس للامم المتحدة في التسعينات . إلاّ أنه من المتناقضات الظاهرة ، أنه بعد أن اعتمد ، في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، جدول أعمال الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ، نجد أن تنفيذ هذا البرنامج ، الذي يقوم على شراكة جديدة ، يعاني من عدم إيلائه ما هو جدير به من الاولوية . إن هذه الحالة تتطلب اهتمامنا .

ومشاكل اساءة استخدام المخدرات تقدم لنا صورة مؤلمة مدمرة أخرى لشعوب أوروبا وأمريكا وآسيا . كيف يمكننا أن نعالج بنجاح جميع هذه التحديات وغيرها - وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ، مثلا ، دون تعاون وتضامن بين الدول ؟

هناك حقيقة لا يمكن انكارها : إن التطلع إلى الديمقراطية عالمي الآن . وينبغي أن يُنظر إلى هذا الوعي المتعاظم على أنه تقدم هائل من شأنه أن يعزز الأمن والسلم في العالم . وبالنسبة للبلدان النامية ، ينبغي لنا الآن أن نركّز أفكارنا على مستقبل ومصير الديمقراطية . بعبارة أخرى ، كيف نحقق نجاحات نابعة من ولادة نظام ديمقراطي في عدد كبير من البلدان ، أو فلنقل ، إن الديمقراطية والتنمية صنوان لا ينفصلان . فبالربط بين وجهي المسألة وحده يمكننا أن نستمد المنافع الصحيحة من التغيرات التي نسلّم الآن جميعا بأنها تغيرات هامة عشية بدء الألف سنة الثالثة من التاريخ الميلادي .

السيد عبد الله (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بأحر تهانيّ للسيد غانيف ممثل بلغاريا لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . وإنني على ثقة من أنه بخبرته ومهارته سيقود أعمال هذه الجمعية إلى خاتمة موفقة .

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب عن تقديري العميق لسلفه السيد سمير الشهابي الذي اضطلع بمهامه بتفان والتزام وقدّم اسهاما قيّما جدا في سبيل بث حيوية مجددة في عمل الجمعية العامة .

كما أنه من دواعي سروري أن أبدي ، نيابة عن ماليزيا ، ترحيبنا الحار بوفود البلدان التي انضمت الينا مؤخرا كأعضاء في الامم المتحدة .

لقد شهدنا على مر السنتين أو الثلاث سنوات الماضية وقوع تطورات وتغيرات سريعة في أنحاء العالم . فنحن - بشتى الطرق - في منعطف تاريخي يتعين علينا فيه البت في خيارات مصيرية ستحدد مستقبل البشرية . وهناك فرص متاحة لتطوير حقبة جديدة من التعاون الدولي تستند أساسا إلى الرغبة المشتركة في السعي إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي في بيئة سلمية ومستقرة . لقد تجددت الآمال في قدرة الامم المتحدة على الاضطلاع بدور رئيسي في صون السلم والامن ، مع قيامها في الوقت ذاته بدور العامل الحفاز لإنعاش التعاون الانمائي الدولي .

إن نهاية الخصومة بين الشرق والغرب ودور الامم المتحدة الناجح في تسوية عدد من النزاعات الاقليمية قد أثارا ، على نحو مفهوم ، إفراطا في التفاؤل في أمر قيام نظام عالمي جديد . ولسوء الحظ ، أثبتت أحداث السنتين الماضيتين أن مثل هذا الإفراط في التفاؤل كان قصير الاجل . فلا تزال تتبيّن أمامنا عدة تحديات معقدة . فضلا عن مواطن تبعدنا عن اليقين . ومن المحزن أن فجر عهد ما بعد الحرب الباردة يبدو لنا مع الايام أشبه بالنظام العالمي القديم المتسم بصراعات سافرة تقوم على أساس الاصطدام بين قوميات وقوى عنصرية متنافسة . فها هي أجزاء معيّنة من أوروبا تصبح مرة أخرى مناطق للتوتر والدمار ، بما يصاحب ذلك من نزاع عرقي وقومي قبيح في يوغوسلافيا السابقة ، وفي عدد من الدول التي كان يتكون منها الاتحاد السوفياتي

السابق . وهناك أيضا صراعات محلية مثيرة للقلق لم تحسم بعد في أجزاء أخرى من العالم ، ويصدق ذلك على أفغانستان وليبريا وموزامبيق والصومال .

في الواقع ، أن ما انبعث لدينا في البداية من أمل وثقة في أن تفضي نهاية الحرب الباردة إلى تشجيع تحقيق تعاون أفضل داخل الأمم المتحدة قد بدأ يتلاشى . فتجربة الأشهر القلائل الماضية قد أثارت قلقا عميقا حيال بعض التطورات في الأمم المتحدة . فعلى سبيل المثال ، يجري التركيز للغاية على دور الأمم المتحدة في صيانة الأمن الدولي ، في الوقت الذي يقل فيه التركيز على البعدين الاجتماعي والاقتصادي للسلم . وهناك أيضا قلق حيال الدور المهيمن لبعض الأعضاء الدائمين في عملية صنع القرار في مجلس الأمن ، مما يدفع بنطاق أنشطة المجلس إلى مجالات يعتبرها الكثيرون تجاوزا لولايته .

هناك أيضا قلق متزايد من ميل مجلس الأمن - وخاصة الأعضاء الدائمين إلى اتباع نهج انتقائي في تحديد مكان وزمان تطبيق التدابير الجماعية بموجب الميثاق لإعلاء سيادة القانون واستعادة السلم والاستقرار الدوليين . وتُعد حالة البوسنة والهرسك أحد الأمثلة الواضحة على مثل هذه الانتقائية . فالمجلس لم يستجب بعد لطلبات عدد من بلدان منظمة المؤتمر الاسلامي عقد اجتماع طارئ وإجراء مناقشات رسمية لبحث الحالة في البوسنة والهرسك ، ناهيك عن تنفيذ المادة ٤٢ من الفصل السابع من الميثاق . ويتعين على المجلس ، دعما لسيادة القانون أن يعكس آثار العدوان الذي ترتكبه صربيا والجبل الأسود ضد البوسنة والهرسك ، وأن يشرع في اتخاذ اجراءات قانونية ضد القادة الصربيين والأفراد المسؤولين عن "التطهير العرقي" وغيره من جرائم الحرب التي ترتكب ضد مسلمي ومسيحيّ البوسنة .

لم يُثبت حتى الآن أن مؤتمر لندن كان فعّالا وحتى الإجراء الاخير الذي اتخذه مجلس الأمن بتوسيع حجم وولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة ، جاء قاصرا على حماية أعمال الغوث الانساني . إن ماليزيا تعتقد اعتقادا راسخا أن الغوث الانساني - مهما كان فعالا - لن يضع حدا للعدوان والفظائع التي تسبب دمارا كبيرا وخسائر فادحة في الأرواح ، بالاضافة إلى تدفقات اللاجئين إلى البلدان المجاورة .

إن حالة البوسنة والهرسك تبرز الحاجة إلى الدبلوماسية الوقائية وأهميتها وصلاحيتها ، فإذا كان المتوقع من الامم المتحدة أن تؤدي دورا فعالا في صون السلم والامن الدوليين ، وجب أن يزداد اللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية . أما الانتقائية والكيل بمكيالين في التصدي للصراعات المحتملة والتعامل مع الاطراف المعنية فلن يؤديا إلى أية نتيجة سوى جعل الامم المتحدة أضحوكة .

نحن جميعا ندرك حقيقة أن مجلس الامن قد تجاهل إلى حد كبير الحالة الخطيرة في الصومال إلى أن قام الامين العام بمؤاخذته على ذلك . وقد ظل ملايين من الصوماليين يعانون شهورا طويلة والكثيرون منهم يلفظون أنفاسهم الاخيرة كل يوم في حرب أهلية مأساوية مستعرة بلا ضابط . إن الصومال ، هو من عدة أوجه ضحية لسياسات الحرب الباردة ، وقد ترك الآن ليصطرع بمفرده . وفي مثل هذه الحالة يتعين على الامم المتحدة أن تساعد لا في جلب الغوث الانساني وحده - كما يحدث الآن - بل أيضا في إعادة الامور إلى وضعها الطبيعي . إن استمرار الحرب الاهلية في الصومال ليس في صالح أي طرف ، ونحن نحث الاطراف المتحاربة على أن تسوّي صراعاتها على وجه السرعة وعلى نحو سلمي من أجل شعبها وبلدها . وهناك مَثَل ماليزي يُحسن وصف مثل هذا الوضع . إذ يقول إن "المنتصر يستحيل فحما والمهزوم رمادا" .

هناك قضيتان دوليتان ظلّتا على جدول أعمال الامم المتحدة لوقت طويل هما فلسطين وجنوب افريقيا . وان العملية الحالية للسلم في الشرق الاوسط تظهر بوادر تقدم حيث بدأت المفاوضات ، لاول مرة ، تدخل في المسائل الجوهرية وتتناول مبدأ الارض مقابل السلام . لقد حان الوقت لنشارك الامم المتحدة في تدابير بناء الثقة في الاراضي المحتلة ، بما في ذلك ارسال مراقبين بالاضافة إلى توسيع نطاق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية بما يتجاوز الجهود المحدودة الحالية التي تبذلها وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) ، وذلك لمساعدة الفلسطينيين أثناء فترة الانتقال نحو الحكم الذاتي والاستقلال .

وبالمثل ، لقد وصلت عملية إحداث تغيير صوب الديمقراطية وحكم الاغلبية في جنوب افريقيا إلى مأزق حرج ، مما يتطلب بجلاء قيام الامم المتحدة بدور أقوى وأكثر

وضوحا . وماليزيا ترحب بقرار مجلس الامن ارسال مراقبين للمساعدة في خلق الثقة وتيسير عملية التغيير . لكننا نعتقد أنه يتعين على الامم المتحدة القيام بدور أوفى في سبيل توسيع نطاق تدابير الثقة ، وخاصة في سبيل استعادة القانون والنظام - وكذلك في بحث احتياجات سكان جنوب افريقيا السود الذين يعيشون في ظروف مزرية ، وقد طال اهمالهم في ظل نظام الفصل العنصري .

وفيما يتعلق بمسألة كمبوديا ، فان ماليزيا ، بوصفها عضوا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبوصفها بلد من بلدان المنطقة ، تهتم بتحقيق السلم والاستقرار والرفاه الاقتصادي في كمبوديا ، وعلى الصعيد الثنائي ، تقف ماليزيا على أهبة الاستعداد لتضمّ جهودها إلى جهود جيرانها الكمبوديين في مجال التعاون الاقتصادي والتقني . كما أننا نؤيد تمام التأييد دور الامم المتحدة في كمبوديا ، ونحن نبذل كل ما في وسعنا لمساعدة ودعم جهود الامم المتحدة في حفظ السلم . وحتى يومنا هذا قدمنا قوات يبلغ عددها ١٠٦٠ رجلا إلى سلطة الامم المتحدة في الفترة الانتقالية في كمبوديا (الأونتاك) . ومن المؤكد أن مهمة الأونتاك في تسهيل عملية المصالحة الوطنية وتمهيد السبيل لاقامة حكومة ديمقراطية منتخبة انتخاباً حرّاً ليست بالمهمة الهيّنة . فالاعمال التي تقوم بها بعض الاطراف الكمبودية يمكن بالتأكيد أن تهدّد اتفاقات باريس للسلم . ومن الواضح أنه لابدّ من تنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذا كاملا ، والامم المتحدة انما توجد هناك لضمان ذلك . كما أن الامم المتحدة . التي تمثلها الأونتاك والتي تقوم بدور فريد في كمبوديا ، ينبغي أن تحظى بالثقة الكاملة من جميع الاطراف لتسهيل تنفيذ الاتفاقات الخاصة بعملية السلم .

وتمثّل الحالة في البوسنة والهرسك وفي الصومال اختباراً جادّاً لمصداقية مفهوم الامم المتحدة للامن الجماعي . وفي الوقت الذي تظهر فيه توقّعات هائلة فيما يتعلق بالاعتماد على نظام الامن الجماعي للامم المتحدة لصيانة السلم والامن الدوليين تبرز الحاجة الملحّة لدراسة الميثاق وسير العمل بنظام الامن الجماعي . فبموجب المادة ٢٤ من الميثاق تَعهد الدول الاعضاء في الامم المتحدة بمسؤولية صيانة السلام والامن الدوليين إلى مجلس الامن ، ويقوم المجلس بالعمل بالنيابة عنها . ومن المؤكد أنه يحق للاعضاء الذين تتألف منهم الامم المتحدة أن يتوقعوا وجود الشفافية والمساءلة فيما يتعلق باعمال المجلس والاجراءات التي يتخذها . إن اجراء اصلاح أساسي في المجلس من أجل تحقيق هذه الشفافية والمساءلة والديمقراطية أمر طال انتظاره .

ولابدّ من زيادة العضوية الحالية للمجلس التي تتكوّن من ١٥ بلدا إلى مستوى يجعل المجلس أكثر تمثيلا للعضوية العامة للأمم المتحدة التي بلغت الآن ١٧٩ بلداً . إن تمثيل أوروبا في المجلس يتجاوز حجم أوروبا بكثير . والتكوين الحالي للأعضاء الدائمين يعبر إلى حدّ كبير عن الحالة التي كانت سائدة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وقد أصبح ينطوي على مفارقة تاريخية يتعذّر الدفاع عنها . ولابدّ من أن يدرس من جديد حق الفيتو الذي يضمن للأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس دورا حصريا ومهيمناً . وستسهم ماليزيا في دراسة كل الجوانب المتصلة بهياكل الأمم المتحدة . ونحن نرى أن القرار الذي اتخذه اجتماع القمة العاشرة لعدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في جاكرتا بانشاء فريق عامل رفيع المستوى لمتابعة اعادة الهيكلة والحيوية للأمم المتحدة وتوطيد الديمقراطية فيها قد جاء في حينه ، وسوف نوليه تأييدنا الكامل .

وستدعم ماليزيا كذلك الجهد الجماعي الذي تقوم به الجمعية العامة لدراسة محتوى واستنتاجات العمل القيم للغاية الذي ساهم به الأمين العام في تقريره المعنون "خطة للسلام" . ونأمل في أن تساعد دراسته دراسة جماعية باسلوب ديمقراطي على التوصل إلى تحديد واضح للمبادئ الهامة الواردة في تلك الوثيقة ، وللاجراءات المقترحة لبرنامج عمل الأمم المتحدة في ظل نظام عالمي متغيّر .

وقد حان الوقت أيضا لكي نتعامل مع الأزمة المالية التي تواجه الأمم المتحدة حاليا باعتبارها من المسائل البالغة الالحاحيّة إذا ما أريد لمنظمتنا أن تكون الاساس والنقطة المركزية للنظام العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة . إن الطلبات المتزايدة التي تتلقاها الأمم المتحدة للقيام بعمليات لحفظ السلام في كل أرجاء العالم تتجاوز بكثير مواردها الشحيحة . وقد بلغت المتأخرات بالنسبة للميزانية العادية وميزانية صيانة السلم نحو ١,٧٥ بليون دولار ، وهو أمر يؤثّر بالسلب على قدرة الأمم المتحدة على أداء مهامّها . وممّا يثير القلق بشكل خاص أن أكثر من نصف اجمالي المتأخرات يخص عضوين من الأعضاء الخمسة الدائمين .

إن ماليزيا ، شأنها شأن بلدان نامية أخرى كثيرة ، ترحّب بالاتفاقات الثنائية التي تمّ التوصل إليها بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن خفض الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة . إن ماليزيا ، باعتبارها في طليعة الداعين إلى عملية نزع السلاح العالمي في اطار الأمم المتحدة ، لترحب بالعمل الايجابي الذي حقّقه مؤتمر نزع السلاح بصدد الاتفاقية المقترحة للأسلحة الكيميائية ، ويسعدنا أن نشترك في تقديم مشروع قرار بشأنها في الدورة الحالية للجمعية العامة . وتعتقد ماليزيا أيضا أن عملية الشفافية وبناء الثقة ستسهم في تحقيق الهدف العام لنزع السلاح واحلال السلم ، ونحن نؤيد الفكرة الخاصة بانشاء سجل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة إلا أن هذا السجل لا يجب أن يقتصر على مجرد بيع ونقل الأسلحة التقليدية ، بل يجب أن يتضمن أيضا انتاج وتخزين هذه الأسلحة ، وأن يشمل في وقت مناسب الأسلحة غير التقليدية كذلك .

ومن الأهداف النبيلة التي تتفق مع الطابع العالمي للأمم المتحدة أن تقوم المنظمة بدور مركز تنسيق للتعاون الدولي من أجل بناء نظام عالمي جديد . فالدول ذات السيادة في المنظمة شركاء على قدم المساواة ، وعلى ذلك فان المنظمة توفر نقطة بداية طيبة لاقامة الديمقراطية في العلاقات بين الدول وفي الدبلوماسية المتعدّدة الأطراف . ومما يؤسف له أنه منذ انهيار الشيوعية ظهر اتجاه متزايد من جانب المنتصرين في المنافسة الأيديولوجية لإملاء قيمهم فيما يتصل بحقوق الانسان والديمقراطية ، على الآخرين ولا يظهر ذلك في تسييرهم لعلاقاتهم الثنائية فحسب بل أيضا في أنشطتهم في الأمم المتحدة وهيئاتها . وتعتقد ماليزيا ان التناول الشامل والبنّاء لمسائل حقوق الانسان ينبغي بالتأكيد أن يراعي القيم الثقافية والدينية التي تؤثر على النظرة الوطنية للدول الأعضاء وعلى تنميتها . ونحن نتطلع إلى المشاركة في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في العام المقبل .

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تعتبر صكّاً هامّاً لصيانة القانون والنظام في الشؤون البحرية ولتحقيق التعاون الدولي . وتودّ ماليزيا ، باعتبارها دولة ساحلية ، أن توجه نظر الجمعية العامة إلى استخدام مضايق مالاكا كممر مائي

للملاحة الدولية . وتجوب المضايق الآن أعداد لم يسبق لها مثيل من السفن الأكبر والأسرع القادرة على حمل شحنات ذات أحجام هائلة لم يكن من الممكن تصوّرها فيما مضى . وينتظر من معظمها ان تتقاسم نفس هذا الممر المائي الضيّق مع سفن الصيد وسفن النزهة التي يتزايد عددها باستمرار .

ومن المؤكد أن حركة المرور الدولي المتزايدة ، ومرور سفن كبيرة متطوّرة عبر مياهنا سيسبّبان مشاكل ومخاطر ومسؤوليات جديدة لنا . وسيؤدي مرور الناقلات التي تحمل شحنات من المواد الخطرة والضارة بوجه خاص إلى زيادة قلقنا والمخاطر التي تهدّد بيئتنا . وقد حدثت بالفعل حالات تصادم وانسكاب في المضايق ممّا أدّى إلى تلوث البحر والشاطئ عندنا ، وأثّر على مواردنا البحرية . ومن الأمثلة الواضحة لذلك حادث التصادم الأخير الذي وقع في المضايق في نهاية الاسبوع الماضي بين سفينتين ، احداهما ناقلة بترول والأخرى حاوية ، وعندما تقع مثل هذه الحوادث ، يتعيّن علينا أن نقوم باعمال إزالة آثارها ، ممّا يحمّلنا أعباء مالية ، وكما أنه يتعين علينا تحمل الاضرار والدمار المفاجئين لمواردنا البحرية نتيجة للتلوث . وفي ذلك ارهاق شديد للدول الساحلية الفقيرة لا يمكنها أن تتحمله وحدها . ومن الواضح أن هناك حاجة ملحّة إلى القاء نظرة جديدة إلى القوانين واللوائح البحرية الدولية السارية الآن على المضايق ، وإلى ايجاد آلية تشاطر مسؤولية ضمان سلامة الملاحة ، فضلا عن المكافحة الجماعية للقرصنة المتنامية وذلك بايجاد مراقبة فعّالة باستخدام معدّات متقدمة وبتحسين الموارد المتاحة لنا . ولتحقيق هذه الأهداف ، فإن ماليزيا لا تقترح فرض أو تحصيل رسوم ، ولكنها تطالب بأن يتم تقاسم المسؤولية المالية والتشغيلية بشكل منصف فيما بين الدول البحرية ، من مستخدمي المضايق والدول المشاطئة .

ويجب أن تتناول أى محاولة لبناء نظام عالمي جديد تعاظم الاحجاف السائد في النظام الاقتصادي الدولي نتيجة لاتساع الفجوة بين الشمال والجنوب . فعلى سبيل المثال ، أكد تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام ١٩٩٢ عن التنمية البشرية في معرض ابرازه لتعاظم صعوبة البيئة الخارجية الاقتصادية وآثارها المعاكسة على البلدان النامية ، على أن الشمال ينبغي أن يتحمل المسؤولية الاساسية عن هذه الحالة . وبيّن التقرير أن الحمائية والدعم في البلدان المتقدمة تسببا في خسارة قدرها ٥٠٠ بليون دولار سنويا للبلدان النامية ، أى عشرة أمثال ما تلقته تلك البلدان من المساعدات الاجنبية . وقد تضاعف مجموع الدين الخارجي للبلدان النامية في العقدين الماضيين ، إلى ثلاثة عشر ، مثلا لما كان عليه من قبل . وبعد أن كان ١٠٠ بليون دولار في عام ١٩٧٠ وصل إلى حوالي ٣٥٠ ١ بليون دولار في عام ١٩٩٠ .

وفي حين تستمر حالة التوقف التي آلت إليها جولة أوروغواى للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) نشهد مؤخرا ظهور اتجاهات نحو اتخاذ اجراءات حمائية تجارية انفرادية ، واقامة كتل تجارية جديدة ، وعدم استقرار في أسواق العملات الرئيسية مما من شأنه زيادة الاضرار بالبيئة الاقتصادية العالمية السيئة أصلا . إن اجراء اصلاح جوهري واعادة هيكلة الاقتصاد العالمي ، بما في ذلك النظام المالي هما أمران لا غناء عنهما لاحداث انتعاش متين وكفالة استقراره لأمد طويل .

وقد حدث بعض التقدم في الاعوام الاخيرة في اتجاه التعاون في عملية الانعاش واعادة الهيكلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة . ولكن هذه التغيرات بغض النظر عن طابعها البناء وحسن مقصدها ، لا تكفي لأحياء التعاون الاقتصادي الدولي والسماح بتنمية اقتصادية عالمية مادامت البلدان المتقدمة غير مستعدة للبدء في اجراء تغييرات ملموسة على مستوى السياسة العامة والوفاء بالتزاماتها ، ولاسيما فيما يتعلق بالاهداف المقررة للمساعدة الانمائية الرسمية .

لقد أشار مؤتمر القمة في ريو دي جانيرو المعني بالبيئة والتنمية الآمال في نفوس الكثيرين في أننا ، بفضل القرارات التي اتخذها المؤتمر وانشاء لجنة التنمية المستدامة ، نكون قد وضعنا الاطار اللازم للبدء في مشاركة عالمية جديدة بغية تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة . لكن النجاح الحقيقي يعتمد على توافر الموارد الجديدة والاضافية كما يعتمد على نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب . ونحن نتوقع من شركائنا في الشمال ، على نحو ما اتفق عليه في ريو ، أن يعلنوا تعهداتهم المالية خلال هذه الدورة للجمعية العامة .

لقد وصل العالم اليوم إلى لحظة حاسمة في تاريخه . وتقتضي حتمية التكافل العالمي أن نعمل نحن الأعضاء في المجتمع الدولي على نحو وثيق بروح تعاونية عالمية جديدة لكي نبتعد عن العقود الماضية التي اتسمت بالمواجهة الايدولوجية ونتجه نحو بناء عالم أفضل للجميع . وفي هذا السياق تظل الأمم المتحدة أفضل محفل وأفضل أداة لتحقيق توافق آراء عالمي جديد للسلم والأمن والتنمية على المستوى الدولي . وينبغي أن نتحلى معا كأسرة أمم ، ببعد النظر والشجاعة المطلوبين لمعالجة ما تستلزمه مصلحتنا المشتركة ويستلزمه مستقبلنا المشترك .

السيد إليمان بينسن : (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحوا لي أن استهل خطابي بتهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة .

وأود أن أشيد بالأمين العام السيد بطرس بطرس غالي . فقد أشارت قيادته للأمم المتحدة بكفاءة واقتدار منذ تقلده مهام منصبه قبل تسعة شهور اعجابنا جميعا ، وأود إن أؤكد له تأييد الدانمرك الكامل لجهوده المستمرة لاصلاح المنظمة وترشيد أعمالها .

خلال العام الماضي أصبحت المنظمة العالمية أكثر عالمية مما كانت عليه في أى وقت مضى . فالمنظمة التي بدأت عام ١٩٤٥ وهي تضم ٥١ دولة عضوا أصبحت الآن تضم ١٧٩ عضوا . وفي هذا العام وحده انضمت إلى الأمم المتحدة ١٣ دولة جديدة . فجميع الدول الجديدة التي كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي ، فضلا عن كرواتيا وسولفينيا والبوسنة والهرسك وسان مارينو ، أصبحت الآن أعضاء في المنظمة .

واسمحوا لى أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالدول الأعضاء الجدد ولأعرب عن أملي في قيام تعاون مثمر في المستقبل تسوده روح الأمم المتحدة .

وقد أظهرت التطورات المؤسفة للغاية للأحداث في يوغوسلافيا السابقة مدى هشاشة الوضع في كثير من أرجاء العالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة مما أدى إلى أكبر أزمة للاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية . وقد استجاب المجتمع الدولي بقدر كبير من المسؤولية للأزمة المتفاقمة في يوغوسلافيا السابقة وللاحتياجات الانسانية الهائلة الناجمة عنها . وقمنا بتوفير موارد كبيرة للغاية من أجل عمليات المراقبة والوساطة وعمليات حفظ السلم الى جانب المساعدات الانسانية . وانني أرحب بتوسع دور الأمم المتحدة في مجال جهود السلام في المنطقة ، وكذلك بالدور الرئيسي الذي يضطلع به المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توفير الاغاثة حيث تظل للتنسيق أهمية عظمى في كفالة أداء أعمال الاغاثة بأقصى قدر من السرعة والكفاءة .

وقد عملت الدانمرك على نحو وثيق مع المفوض السامي في توفير مساعدة انسانية كبيرة ، سواء من الناحية المالية أو غيرها . وقد قبلنا مؤخرا الاشتراك المباشر الأوثق في توفير الأماكن والمأوى للاجئين والمشردين . ونعتزم الاستمرار في هذه الجهود .

إن الأزمة اليوغوسلافية هي أزمة أوروبية ، وأوروبا قادرة على تحمل نصيبها من المسؤولية الدولية وهي مستعدة لذلك ، ولكن الأمم المتحدة كلاعب عالمي دولي عليها دور هام ينبغي أن تضطلع به أيضا . وقد جمع المؤتمر الدولي المعقود في لندن بشأن يوغوسلافيا السابقة جميع القوى الفاعلة الرئيسية في الأزمة والحرب في المنطقة . وجاءت النتائج التي أسفر عنها المؤتمر مشجعة . فقد أوجد اطارا للحوار السياسي الضروري للغاية وللمفاوضات ، بما في ذلك الأساس والمبادئ التي ينبغي أن تقوم عليهما التسوية السلمية .

وقد بينت التطورات التي جرت في الشهر الأول بعد انعقاد مؤتمر لندن أن المؤتمر لم يكن قادرا على اصدار وثائق جيدة للغاية فحسب ، وانما كان قادرا أيضا

على انشاء آلية للمتابعة تمكننا من تحويل الاقوال إلى أفعال . وتؤيد الدانمرك تأييدا صادقا الجهود المبذولة في جنيف تحت رئاسة كل من السيد سايروس فانس واللورد أوين .

ولا ينبغي أن نغفل ، تحت تأثير الجهود الدولية المتضافرة أي قوة الامم المتحدة للحماية وبعثة المجموعة الاوروبية للمراقبة ومحادثات جنيف ، عن كون المسؤولية الرئيسية عن انهاء أعمال العنف والقسوة انما تقع على عاتق الاطراف المتنازعة نفسها . فينبغي أن تدرك جميع الشعوب والجماعات والاقليات وزعماؤها أن الطريق الوحيد لازدهار مجتمعاتهم إنما هو طريق تسوية منازعاتهم تسوية سياسية تفاوضية مقبولة بصورة عامة . فلا يمكن للمصالح المتباينة أن تتعايش سلميا إلا بالتوصل إلى حلول وسط . ولن تتغير أبدا المبادئ الاساسية للتسوية السلمية ، ألا وهي : حرمة الحدود التي لا يمكن تغييرها إلا عن طريق الاتفاقات السلمية المشتركة ، وضرورة احترام حقوق الانسان وحقوق الاقليات ، وإبقاء الجزاءات ضد صربيا والجبل الاسود قائمة لحين توقف أعمال العدوان ؛ وعدم اعتبار مايسمى بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الخلف الوحيد لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية ؛ واتاحة السبيل لتقديم المساعدة الانسانية لكل من يحتاجها ؛ ومحاكمة الاشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضد القانون الدولي الانساني ، كأفراد ، إن أمكن ، عن طريق محكمة دولية تحت سلطة الامم المتحدة .

إن الحالة في يوغوسلافيا السابقة لا تزال خطيرة ، ولكن أعتقد بأننا أوجدنا الاسس اللازمة لإمكان تحقيق تحسن ثم تسوية الحالة في نهاية المطاف . وسنواجه مستقبلا بعض المصاعب والانتكاسات ، وكما ذكر السيد ماجور رئيس الوزراء في مؤتمر لندن ، فإن الطريق سيكون طويلا . ولكن لا ينبغي لأحد أن يشك في أن الدانمرك ، ستقوم على الصعيد الوطني وكذلك بصفتها الدولة التي ستتولى الرئاسة المقبلة للمجموعة الاوروبية ، بتكريس كل طاقاتها للجهود الدولية الرامية إلى التوصل لتسوية سياسية وسلمية في يوغوسلافيا السابقة .

وفي جنوب افريقيا ، أحرزت عملية الاصلاح تقدما يدعو للإعجاب في الفترة الماضية ، ولكنها تجمدت للأسف في منتصف هذا العام بسبب اندلاع أعمال العنف المفجعة . ويظل المستوى العالي للعنف من العقبات الرئيسية في سبيل استئناف المفاوضات .

وقد اتخذ الامين العام خطوة هامة بايفادة ممثله الخاص إلى جنوب افريقيا . ونتيجة لذلك ، تحقق وزع عدد من مراقبي السلم التابعين للامم المتحدة في المناطق التي انتشر فيها العنف . وقد قررت المجموعة الاوروبية بدورها ايفاد مراقبي سلم إلى جنوب افريقيا بعد زيارة قام بها في أوائل هذا الشهر ثلاثة من وزراء خارجية بلدان المجموعة الاوروبية . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن الخبراء الاوروبيين سوف يساندون عمل لجنة غولدستون ، وغيرها من الجهود الرامية إلى كبح أعمال العنف في جنوب افريقيا .

غير أن مواطني جنوب افريقيا أنفسهم هم الذين يستطيعون ، في نهاية الأمر ، خلق جنوب افريقيا الجديدة الديمقراطية التي نتطلع اليها . ونحن نقف على أهبة الاستعداد لتقديم مساندتنا الكاملة : فقد منحت الدانمرك مساعدة انسانية لضحايا نظام الفصل العنصري لأكثر من ٢٥ عاما ، وهي مستعدة للمبادرة بوضع برنامج للمساعدة الانتقالية لجنوب افريقيا بمجرد اعلان قيام حكومة مؤقتة . ونحن نشجع المجتمع الدولي على تأييد الجهود الرامية إلى تصحيح أوجه الاختلال الاجتماعية والاقتصادية في جنوب افريقيا والاسهام في ايجاد جنوب افريقيا غير عنصرية وديمقراطية .

وتوضح المأساة الجارية في الصومال بقدر كاف ضرورة وجود عملية مصالحة وطنية في ذلك البلد تؤدي إلى إعادة تنصيب حكومة شرعية . وعلى إثر زيارة ثلاثة من وزراء خارجية المجموعة الاوروبية لمقديشيو ، أكد وزراء خارجية المجموعة الاوروبية هذه النقطة وشددوا أيضا على دور الامم المتحدة ذي الاهمية الخاصة ، وذلك في اعلانهم المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر .

وفي الشرق الاوسط ، بدأت الاطراف المشاركة في النزاع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين عملية تفاوض تشكل أساسا للآمال في تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة . وتؤيد الدانمرك ، إلى جانب شركائها في المجموعة الاوروبية ، عملية السلم وهي تواصل الالتزام بها .

وقد أعطت السياسة التي اتبعتها الحكومة الاسرائيلية الجديدة قوة دفع جديدة لهذه العملية . والاستجابة اللاحقة للبلدان العربية والفلسطينية تبشر بالخير فيما يتعلق بالمستقبل . وإني آمل بصدق أن تنصرف الآن جميع الاطراف إلى إجراء مفاوضات موضوعية ، وذلك بالبناء تدريجيا على التقدم الذي أحرز حتى الآن . والمهم في المرحلة الحالية هو أن تسود الروح العملية ولذلك أناشد جميع الاطراف أن تحول النوايا الحسنة إلى مقترحات محددة ، وأن تكون متفتحة الذهن .

وفي العراق ، يواصل نظام بغداد إغفال التزاماته بموجب القانون الدولي مما يعوق أعمال أفرقة التفتيش التابعة للامم المتحدة . ويواصل النظام انتهاكاته الصارخة لحقوق الانسان والحريات الاساسية ، وذلك بقتل الاكراد والشيعة العرب المقيمين في الاهوار . كما تعوق بغداد جديا جهود الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للتخفيف من محنة أولئك الذين يقاسون العذاب . ومن الامثلة على ما ذكرته التحرش بحراس السلم التابعين للامم المتحدة ، ورفض تجديد مذكرة التفاهم ، ورفض ترتيبات الاغذية مقابل النفط الواردة في قراري مجلس الامن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) .

غير أنه من الحتمي أن تفشل استراتيجية صدام حسين ، فالمجتمع الدولي لن يخفف ، أيا كانت الظروف ، الجزاءات التي فرضتها الامم المتحدة على نظام بغداد ما لم يمتثل تماما ودون شروط لجميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة .

وقد أشرت في خطابي بالخريف الماضي للكيفية التي يحتمل معها أن يصبح قرار مجلس الامن ٦٨٨ (١٩٩١) نقطة تحول في التوازن بين مبدأي السيادة القومية والتدخل الانساني . وقد كان لمسألة التدخل الانساني أثر كبير في المناقشات الدولية التي جرت خلال العام الاخير . وقد أوضح مجرى الاحداث في الصومال ويوغوسلافيا السابقة ، وأخيرا مرة أخرى في العراق دور وأهمية هذا المفهوم .

فيبدو أن ثمة تأييدا متزايدا للرأي القائل بأن مبدأ عدم التدخل في الاختصاص الداخلي للدول لا يمكن اعتباره درعا ترتكب من ورائه انتهاكات ضخمة لحقوق الانسان ، خاصة عندما يصف مجلس الامن أوضاع حقوق الانسان بأنها تشكل تهديدا للسلم . وثمة توازن جديد بين السيادة والتدخل الدولي يقام الآن محبذا للتدخل الدولي . وترحب حكومتي بذلك التطور . ويجب أن نُصر على التسليم بالمبدأ الاساسي الذي يقضي بأن على الحكومات أن تتعاون تعاونا تاما من أجل كفالة الوصول إلى جميع الاشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة . ففي أحوال كثيرة جدا تواصل الدوافع السياسية منع المساعدة الانسانية من دخول بلد أو من الوصول إلى فئات السكان الذين يحتاجون إلى هذه المساعدة .

ولقد كان أمرا مروّعا أن نشهد الاستخفاف المتواصل بالاتفاقيات الانسانية من جانب العراق خلال حرب الخليج ومن قبل أطراف النزاع في يوغوسلافيا السابقة في الآونة الاخيرة . إن مرتكبي هذه الاعمال الاجرامية مسؤولون عنها كأفراد ، ويجب أن يحاكموا كأفراد .

وفي هذا الخصوص ، أرحب بأعمال لجنة القانون الدولي المتعلقة بانشاء محكمة جنائية دولية . والحكومة الدانمركية مستعدة للاسهام بطريقة بنّاءة في هذه الجهود خلال دورتي الجمعية العامة الحالية والمقبلة .

ويتضمن تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) عددا من المقترحات الجديرة بالاهتمام ، ويمكن للدانمرك تأييد بعضها بلا تحفظ . ومثال ذلك ، الاقتراح الذي يقضي بانشاء صندوق احتياطي لعمليات حفظ السلم ، والاقتراح الذي يدعو إلى الاستعانة بدرجة أكبر بمحكمة العدل الدولية . إلا أن استخدام المساعي الحميدة

للأمين العام واستخدام المحكمة الدولية إنما يتوقفان على الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية .

وتواجه الأمم المتحدة طلبات متزايدة دوما للقيام بجهود لحفظ السلم ، كما أن نطاق هذه الجهود يتسع . ويكفي أن نذكر كمبوديا والصومال والبوسنة والهرسك . ولما كانت الأمم المتحدة مثقلة بالأعباء فعلا ، فإننا نرحب بدعوة الأمين العام للمنظمات الاقليمية الأوروبية لتولي مهام حفظ السلم وفقا للفصل الثامن من الميثاق ، كما في حالة البوسنة والهرسك .

وبالرغم من الاسهام الدانمركي الكبير في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، فإننا نظل ملتزمين بتقديم المزيد من الاسهامات إلى عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة ، سواء في أوروبا أو في أجزاء أخرى من العالم . ولتسمحوا لي بأن أضيف إلى ذلك ، أنه يجب ، مع ذلك ، أن يُنظر إلى عملية حفظ السلم على أنها تمثل عرضا مؤقتا على أطراف النزاع ، ويجب لذلك أن تكون مدتها محدودة ببضعة أعوام . ولا يجب أبدا أن تتحول عملية حفظ السلم ، بحكم طول بقائها ليس إلا ، إلى ذريعة للأطراف لعدم السعي لايجاد تسوية متفاوض عليها للنزاع .

وإذ تنفذ الأمم المتحدة مقتضيات ولايتها بسهرها على السلم ينبغي لها أن تنهض بدور هام اسهاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستئصال الفاقة . فلا ينبغي للدور الهام الذي أحرزته الأمم المتحدة في جهودها لحل المنازعات السياسية أن يحجب مسؤولياتها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ولن يمكن تحقيق السلم الدائم ، كما أشار الأمين العام ، في الوقت الذي تستمر فيه الفجوة قائمة بين الدول الغنية والفقيرة .

إن تحسن المناخ السياسي الدولي وانهيار الكتل الدولية القديمة وتخفيض النفقات العسكرية أمور توفر فرصة فريدة لتعزيز التنمية الاجتماعية .

فعلينا الآن أن ننهض بمسؤوليتنا عن تحسين ظروف الحياة لما يربو على بليون فرد يعيشون في فقر مدقع ، بل لعدد أكبر ممن يعانون البطالة والافتقار إلى الضمان الاجتماعي . وما لم نفعل ذلك ، تتضاعف المشاكل فتعرّض الاستقرار العالمي للخطر .

وينبغي أن يقوم حل تلك المشاكل على احترام حقوق الانسان ، وسيادة القانون وقيام مؤسسات سياسية فعالة يعوّل عليها وتتمتع بالشرعية الديمقراطية . لقد حان الوقت لكي نواجه ونناقش ونعالج جوانب التنمية الاجتماعية المترابطة .

إن الدانمرك ترحب بالاقتراح الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يقضي بعقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ . وننوي اقتراح اتخاذ كوبنهاغن مقرا لعقد هذه القمة العالمية للتنمية ، وبذلك نؤكد التزام الدانمرك بالتنمية الاجتماعية ، ورغبتنا في جعل هذه القمة حدثا هاما في إطار حشد كل الجهود لتحقيق هدف أسمى ـ هو تحسين نوعية حياة الانسان .

وهذا العام ، ستقوم الجمعية العامة بإجراء استعراض للانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة . وبذلك ستوفر لنا الفرصة لتقييم أداء الانشطة الانمائية لمنظومة الامم المتحدة خلال السنوات الثلاث الماضية ، ووضع مبادئ توجيهية جديدة وأولويات للثلاث سنوات المقبلة . وفي الوقت ذاته ، دخلت المناقشات المتعلقة بالاصلاحات الرئيسية لمنظومة الامم المتحدة مرحلة هامة توفر لنا فرصة ممتازة لإجراء مناقشة شاملة عن احتياجات النظام العالمي الجديد ، حيث أنها تتصل بالهيكل والاداء الوظيفي للامم المتحدة وأمانتها العامة .

وينصب الاهتمام في المناقشات المتعلقة بالاصلاح على الحاجة إلى وضع تعريف أكثر وضوحا لدور منظومة الامم المتحدة في الانشطة الانمائية ، بما في ذلك توزيع العمل على نحو أفضل وتحسين التنسيق فيما بين مختلف المنظمات . فينبغي للامم المتحدة أن تبرز ريادتها في هذا الميدان كذلك ، وأن تضطلع بأنشطتها التنفيذية بأسلوب منسق ومتماسك .

لقد أحرزت المناقشات المتصلة بإصلاح أنشطة الامم المتحدة التنفيذية تقدما في الدورة الاخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ويحدونا الامل أن تقوم الدورة الحالية

للجمعية العامة هذا العام بدفع العملية قُدما من مستوى مناقشة المبادئ إلى مستوى العمل الملموس . فالمقترحات التي تضمنها مشروع دول الشمال الاوروبي المتحدة ، من شأنها ، في رأينا ، أن تمكّن الامم المتحدة من استعادة دورها الريادي في الانشطة التنفيذية الانمائية . ولن يتسنى ضمان دور أكثر فعالية وكفاية للأمم المتحدة في هذا المضمار ، ولصالح الدول النامية ، إلا إجراء تغييرات كبيرة في توجيه وتمويل صناديق الامم المتحدة وبرامجها .

لقد شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية تعاقب الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الانسان ، بوتيرة ونطاق وتعقد لم يسبق له مثيل . فبعد الاحداث الخارقة التي وقعت في العام الماضي ، تمنينا جميعا أن نرى انعكاسا لهذا الاتجاه في عام ١٩٩٣ . وللاسف لم تتحقق هذه الآمال .

إن اعتماد القرار ١٨٣/٤٦ بشأن المساعدات الطارئة في دورة العام الماضي يُعدّ خطوة رئيسية إلى الامام صوب تحسين التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة ، وزيادة الفعالية في توصيل المساعدة الانسانية الطارئة . وكان القرار خطوة هامة إلا أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لترجمة أهدافه إلى حقيقة واقعة .

ويُعد النقد العام الذي أشير في عديد من البلدان ، بما فيها الدانمرك ، لمدى استجابة منظومة الامم المتحدة للمأساة الضخمة في الصومال مثلا يوضح ضرورة ايلاء الجمعية العامة في عامنا هذا لاهتمام متزايد يتجدد لمسألة تحسين الامم المتحدة لادائها . وينبغي أن تبذل الآن جهود حثيثة لكفالة تقديم المساعدة الانسانية الكافية في الوقت المناسب ، وبأقصى سرعة ممكنة ، وبأفضل أسلوب متسق . إننا نناشد منظمات الامم المتحدة بصفة خاصة أن تبذل قصارى جهدها لكي تتعاون ، وتعمل سويا ، وتخفف من تنافسها .

إن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان ، المقرر عقده في حزيران/يونيه من العام المقبل ، سيوفر لنا فرصة لاستعراض التقدم المحرز في ميدان حقوق الانسان منذ صدور الإعلان العالمي . وسيجري فيه تحديد العقبات التي تعوق متابعة التقدم ، وكذلك التدابير الخاصة التي يمكن أن تساعد البلدان ، كلا على حدة ، في جهودها الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الانسان .

وتلتزم حكومة الدانمرك بضمان نجاح المؤتمر ، وستعمل على التوصل إلى نتائج متوازنة تشمل المعايير السياسية والمبادئ التوجيهية اللازمة للعمل التنفيذي في نواحي الانشطة المقابلة . وفي هذا الصدد ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحلقات الوصل بين الديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية ، وإيلاء الاهتمام أيضا إلى الحاجة إلى بذل جهود مكثفة للمساعدة في هذا الميدان ، على أساس المبدأ القائل بأن انتهاكات حقوق الانسان هي شاغل مشروع للمجتمع الدولي .

إن الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، وتساوي مركز الرجل والمرأة ومبادئ الحكم الصالح - كل هذه أمور لها دور حيوي في جهود التنمية . وما فتئ الاعتراف بهذا يتزايد في السنوات الاخيرة ، ويظهر في الاصلاحات واسعة النطاق التي اضطلع بها عدد من البلدان ، وفي مواصلة الحوار السياسي الرامي إلى دعم جهود التنمية . وفي الوقت نفسه ، لابد أن يستمر توسيع نطاق مشاركة الجمهور في عمليات صنع القرار .

وسوف تسعى حكومة الدانمرك إلى مساعدة البلدان التي تسعى إلى الاصلاح السياسي في إنشاء هياكل إدارية وسياسية تفضي إلى التنمية ، وذلك مثلا بانشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة وتعزيز سيادة القانون .

وبالمثل ، تتسم مسألة الانفاق العسكري بأهمية كبرى . فالإنفاق العسكري المفرط لا يقلل فحسب الاموال المتاحة للاغراض الاخرى ، وإنما يسهم أيضا في زيادة التوترات الاقليمية وانتهاكات القانون الدولي . بل إنه في بعض الحالات يمكن أن يضر بالتحرك صوب الديمقراطية وسيادة القانون على المستوى الوطني .

والدانمرك على استعداد من خلال برنامجها للمساعدة الانمائية ، لتوفير دعمها الكبير لانشطة معيّنة ترمي إلى تعزيز حقوق الانسان والديمقراطية والحكم الصالح ، وسوف تسعى إلى اختيار شركاء المستقبل في مجال التنمية من بين البلدان التي تبذل الآن جهدا حقيقيا في هذا الصدد .

لقد أعلن العام المقبل أيضا بوصفه سنة دولية للشعوب الاصلية في العالم . وتتطلع حكومة الدانمرك باهتمام شديد وآمال كبار إلى تلك السنة ، ويجري في غرينلند والدانمرك على السواء إعداد الخطط لتبيّن كيفية العمل بنشاط على زيادة تفهم الوضع الخاص لهذه الشعوب ، وكيفية تعزيز احترام ثقافات وحقوق الشعوب الاصلية .

ومن المعروف تماما أن أبناء شعب "الإينويت" ، وهم سكان غرينلند ، قد اختاروا أن يكون حكمهم المحلي داخل مملكة الدانمرك ، ومن ثم سنتعاون على الصعيد المحلي على نحو وثيق مع ممثلي الحكم المحلي لغرينلند في الأعمال التحضيرية لهذه السنة .

إن النتائج التي حققها مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو ، وإن لم تف بكل توقعاتنا ، توفر أساسا جيدا للشراكة العالمية الجديدة التي تقوم على المسؤولية المشتركة عن كوكب الأرض . إن إعلان ريو ، وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين ، واتفاقيتي تغيُّر المناخ والتنوع البيولوجي ليست نهاية المطاف ، بل هي صكوك ترمي إلى حشد الحكومات والشعوب من كافة أنحاء العالم في جهد مشترك صوب التنمية المستدامة في المستقبل .

إن أهم التوصيات المؤسسية النابعة عن هذا المؤتمر والتي يتعين متابعتها على الصعيد الدولي هي التوصية بانشاء لجنة للتنمية المستدامة تؤلف على مستوى عال . ومن المهم أن يكون نطاق عمل هذه اللجنة موجها إلى المستقبل لضمان اتباع نهج دينامي تجاه التطورات التي تستجد من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية .

إن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات يتطلب موارد مالية ويدعو بالتالي إلى مشاركة واقتسام حقيقي للأعباء بين الدول - ليس فقط بين الشمال والجنوب وإنما أيضا بين البلدان المانحة نفسها .

منذ البداية ، التزمت الحكومة الدانمركية بعملية مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . ونحن على استعداد لتوفير نصيبنا العادل من الموارد الضرورية ، ونود أن نرى تعهدات ثابتة مماثلة من أكبر عدد ممكن من البلدان .

في هذه الدورة نسجل نهاية عقد الامم المتحدة للمعوقين . إن المعوقين لا يزالون من بين أكثر المجموعات ضعفا ، خاصة في البلدان النامية . خلال العقد ، تزايد إدراك المشاكل والصعوبات التي تواجه المعوقين في جميع أنحاء العالم . ومع هذا لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به . إن أجهزة الامم المتحدة الانمائية ينبغي أن تضطلع بدور هام في هذا الخصوص وذلك بإدراج احتياجات المعوقين بشكل استراتيجي أكبر في البرمجة العادية لأنشطتها .

اسمحوا لي بأن أنهي بياني بذكر ما ليس بحاجة إلى ايضاح : إننا جميعا نتمنى للأمم المتحدة النجاح في عملية الاصلاح وفي الاضطلاع بمهامها العديدة . إلا أن هذه الامنية يجب أن تصاحبها رغبة في الارتقاء إلى مستوى التزاماتنا القانونية بدفع الانصبة المقررة للمنظمة وبأن نفعل ذلك بالكامل وفي الوقت المحدد .

الأمير محمد بلقيه (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أهنئ معالي السيد غانيف بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . وأنا واثق بأنه سيقودنا قيادة جيدة .

أود أيضا أن أشكر الرئيس السابق ، سعادة السيد سمير الشهابي . إن اسهامه القيّم في أعمال الامم المتحدة كان محل تقدير كبير .

أود أيضا أن أشكر الامين العام لجهوده في خدمة السلم في العالم . إن تقريره "خطة للسلام" ينبغي أن توليه البلدان الاعضاء اهتماما عاجلا . وإنني أقدّم للامين العام تأييدي المستمر في جميع أعماله التي تتطلب براعة فائقة .

هذا العام ، يسرنا للغاية أن نهنئ الاعضاء الجدد في الامم المتحدة . إن قبولهم ينبغي أن يزيد من قوة منظمتنا .

منذ دورة العام الماضي ونحن نواصل رؤية تغيرات عظيمة في العالم . وقد رحبت بروني دار السلام بمعظمها ، إلا أننا تناولنا بعضها بحذر . وهذا لأننا لسنا متأكدين حتى الآن مما ستؤدي إليه . وبشكل عام ، فإننا نرى - مع هذا - أن أعضاء الهيئة العالمية الآن في وضع أفضل مما كانوا عليه من قبل ليبنوا سلاما عادلا دائما في العالم .

مع هذا ، نعتقد أن بعض الأمور يجب وضعها في نصابها قبل أن تتوفر لأي عمل للأمم المتحدة فرصة طيبة للنجاح . هناك علاقات ثنائية قوية فيما بين بلدان بعينها تؤدي إلى تعاون متعدد الأطراف من خلال مؤسسات اقليمية . ونحن نرى أن هاتين البنيتين ضروريتان . ونرى أنهما إذا ما توفرتا ، فإن الأمم المتحدة ستصبح قادرة على العمل بشكل جيد فيما يتعلق بحفظ السلام وصنع السلام على حد سواء . ونحن نعتقد أنهما مطلوبتان لأن ما من دولة أو منظمة بعينها يمكنها أن تقف بمفردها .

لهذا فإن بلادي ، شأنها شأن بلدان أخرى عديدة ، شاركت في نشاط دبلوماسي مكثف خلال العام الماضي . إننا نرى أن علينا أن نقيم طائفة واسعة النطاق من العلاقات الثنائية ، وأن نشترك اشتراكا تاما في المنظمات الاقليمية والدولية . وبهذه الطريقة نعتقد أنه يمكن حتى للدول الصغيرة - مثل دولتنا - أن تشارك بقدر كبير في نجاح هذه المنظمة . إننا نود أن نرى عمل الأمم المتحدة وهو يكمل المؤسسات الاقليمية والدولية .

إنني أرى أن هذا يدلل عليه الدور الذي قامت به رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في التوصل إلى حل للمشكلة الكمبودية . إن العمل الشاق الذي قامت به الرابطة والصبر الذي تحلّت به في المراحل الأولية كانا حاسمين . وكانت جهود أطراف معيّنة أخرى حاسمة أيضا . كما أن رغبة الكمبوديين أنفسهم في السعي إلى حل سلمي كانت عاملا بالغ الأهمية . لقد كان اتفاق السلام الذي تبنته الأمم المتحدة مبنيا على هذا الأساس .

إن الوضع في كمبوديا قد يوفر اليوم برهانا آخر . نحن نعتقد أنه يوضح أن بناء السلام لا ينتهي بالضرورة عند توقيع اتفاق . إن الجهد يجب أن يستمر . ويجب تشجيع روح التعاون المستمرة بين جميع الأطراف في أي تسوية دولية .

لذلك فإننا نرى ما يدعو للتفاؤل في ذلك الجزء الذي يخصنا من العالم . لكننا لا نتجاهل الحقائق الموجودة في أي الاماكن الاخرى . ويسرنا أن نلاحظ أنه حتى في بعض الحالات الصعبة للغاية تحاول بلدان منفردة أن تقوم بدورها في إحلال السلام والاستقرار في مناطقها .

ويسرنا بشكل خاص أن نرى ذلك يحدث في الشرق الأوسط . إن محادثات السلام التي تتبناها الولايات المتحدة وروسيا توفر للبلدان المعنية وسيلة إحراز التقدم السلمي . بالتأكيد ، إن مشكلة فلسطين الجوهرية لم تحل بعد ؛ ونحن نأسف لأن الاسرائيليين مازالوا يتحدون قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ولكن رغم كل هذا ، نرى بعض التقدم . ولهذا السبب ، نحث جميع المشاركين على محاولة انجاح المحادثات . وفي الوقت نفسه ، نرى أن الامم المتحدة يجب أن تضطلع بدور هام في البحث عن الحل .

نحن نرى أن الهيئة العالمية ينبغي أن تزيد جهدها لتساعد على إحداث تغيير سلمي في جنوب افريقيا . وسيعزز هذا الجهود الكبيرة التي تبذلها مؤسسات مثل الكمنولث ومنظمة الوحدة الافريقية .

وفي رأينا أن هناك مبررات قوية لاشراك الامم المتحدة في كمبوديا والشرق الأوسط وجنوب افريقيا . وهذا لان هناك بعض الظروف المواتية التي هيأها أولئك المعنيون بشكل مباشر .

لسوء الحظ ، لا يمكن أن يكون هذا دائما هو الحال . فالوضع في البلقان يبدو شبيها بالمعضلات التي قد تضطر الهيئة العالمية إلى مواجهتها مستقبلا . فمن ناحية ، هناك حاجة للعمل بسبب التزاماتنا الادبية والانسانية . ومن ناحية أخرى قد لا يكون هناك إطار لحل سليم أو رشد أو نية سلمية على جميع المستويات . وقد تتضاءف المطالبات باتخاذ الامم المتحدة الإجراء اللازم في ظروف مماثلة .

لهذا السبب ، لا أعتقد أننا يمكن أن ننظر في السلم والأمن في سياقهما السياسي فقط ، فنحن نرى أنهما يرتبطان ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية . وهنا أشير الى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تواجه عددا كبيرا من البلدان النامية والتي تشكل تهديدا خطيرا للأمن الداخلي لهذه البلدان وبالتالي للاستقرار الدولي .

وسيتعذر على البلدان النامية ، في حالة استمرار الظروف الراهنة ، أن تضطلع بتعاون سلمي . وهذا قد يعني أن الأمم المتحدة ستطالب مرارا وتكرارا بمحاولة حل الصراعات المحلية في ظل ظروف صعبة جدا .

من ثم ، فإننا نؤمن بضرورة أن تضطلع البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء ببناء السلم . ونشعر أن هناك حاجة ملحّة الى إرساء دعائم السلم الدولي اليوم عن طريق علاقات تجارية دولية تتسم بالتعاون .

والاختبار الأول الذي نواجهه هو ، في رأيي ، امكانية التوصل الى نتيجة ناجحة لجولة اوروغواي الحالية . أما الأمور الأخرى مثل الأسواق المفتوحة والنقل الحر للتكنولوجيا الحديثة الى البلدان النامية فستتحقق تباعا .

ويبدو لي أن هذه هي أكثر السُبل العملية التي يمكننا من خلالها جميعا أن نشارك في انتهاج الدبلوماسية الوقائية . فهي ستضمن ألا يقتصر الدور الرئيسي للأمم المتحدة على حل الأزمات السياسية فحسب بل أن يشمل أيضا مساعدة البلدان فرادى والمناطق في بناء السلم الخاص بها بطريقتها الخاصة .

السيد ناستاسي (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أضم صوتي الى المتكلمين الذين سبقوني في تقديم التهاني الحارة الى السفير غانيف على انتخابه . وإنه لمن دواعي السرور البالغ أن نرى ممثل إحدى الديمقراطيات الأوروبية الجديدة ، وهي أيضا بلد صديق مجاور لرومانيا ، يترأس هذه الدورة الهامة .

وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام ، السيد بطرس بطرس غالي الذي تحظى جهوده التي لا تكل من أجل حفز جهودنا المشتركة لتمكين الأمم المتحدة من أن تضطلع بدور جديد يتسق مع عالمنا المتغير ، بتأييد بلادي الكامل .

في غضون أيام قليلة ستشهد رومانيا لحظات تاريخية حاسمة في فترة ما بعد الثورة في بلادنا . ففي ٢٧ أيلول/سبتمبر ستجري انتخابات برلمانية ورئاسية - وهي الأولى منذ اعتماد دستورنا الديمقراطي الجديد . وهذه الانتخابات ، في رأينا ، معلم بالنسبة لبلد حُرم لوقت طويل وبغير حق من خياره الثابت في التعددية السياسية وحكم القانون والديمقراطية واقتصاد السوق . وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأن الحكومة الرومانية قد فعلت كل ما في وسعها لكي تضمن القيام بحملة انتخابية نزيهة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة . بالمقابل ، فإن وجود آلاف المراقبين المحليين والعديد من المراقبين الأجانب خير ضمان لتحقيق ذلك .

لا أنوي التحدث هنا وفي هذا الوقت عن الخسائر الفادحة التي تكبدها شعب رومانيا بالفعل على طريق عملية الاصلاح القادر على تحقيق توازن فعلي بين التطلعات المشروعة والموارد الاقتصادية الشحيحة اللازمة للوفاء بها . إلا أنني أشعر أنه يمكنني القول إن الهفوات الطارئة التي بدت في بعض الأحيان انها تعرض للخطر المسار الثابت للمرحلة الانتقالية لم تنبع من محاولات التراجع وإنما من الشعور بشيء من اللهفة إلى بلوغ المستقبل قبل الأوان .

ورومانيا ، ككل الديمقراطيات الجديدة الأخرى في أوروبا الوسطى ، تمر باختبار لم يسبق له مثيل في التاريخ يتمثل في انشاء هياكل سياسية جديدة وآليات اقتصادية فعالة في نفس الوقت . إلا أننا ، كما قال رئيس وزرائنا مؤخرا ، لم نضيع خمس سنوات سدى في انتهاج البيريسترويكا . لا بد لنا أن نواصل المضي قدما بينما لانزال ، وهذا ينطوي على تناقض ، نسعى إلى تحقيق ذلك بصورة تدريجية . فضلا عن ذلك ، ليس هناك أي دليل على وجود برنامج عمل مثالي ومضمون للتغيرات التي نناضل من أجلها. والحمد لله أن رومانيا تخلصت بالفعل من معظم أمراض الطفولة . وحيث أن مقولة "خير البر عاجله" تنطبق أيضا على مرض الحصبة ، فقد نبرهن في المدى الطويل أننا كنا من المحظوظين في أوروبا ما بعد الشيوعية .

وعلى سبيل المثال ، ترددت في العام الماضي الادعاءات حول ما يسمى بمعاداة السامية الرومانية . وحيث ثبت الآن زيف تلك الادعاءات أصبحنا بدورنا نشعر بالقلق

إزاء ظهور اتجاهات عنصرية معادية للسامية وللأجانب في البلدان المجاورة وغيرها من بلدان اوروبا الوسطى .

إن ما يُعد أمرا حاسما بالنسبة لبلدنا والبلدان الاخرى في مرحلة الانتقال هو تطوير قدرة المجتمع على التعلم . فليست لدينا عقائد أو أنماط وافية يمكن أن نهتدي بها . وأن ما نقوم به هو مجازفة شجاعة . وقد وصلت عملية الاصلاح بالفعل حدا لا رجعة فيه : وهذا سبب آخر يستدعي عدم التخلي عن البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ، لأن أوروبا الوسطى ما بعد الشيوعية ليست وحدها التي تمر بمرحلة الانتقال وإنما العالم بأسره .

وقد أثبتت الاستثمارات الاقتصادية والمعنوية والسياسية التي تمتعت بها رومانيا خلال العام الماضي أن رسالتنا هذه قد فهمت تماما من جانب معظم شركائنا في المستقبل . ولا أخفي عليكم أن هذه الاستثمارات النابعة من الثقة قد اتخذت مسارا تصاعديا ينسجم مع الاستقرار المحلي المتزايد في رومانيا ومصداقيتنا المتزايدة على الصعيد الدولي بصفتنا إحدى الدعائم الموثوق بها للأمن في أوروبا الوسطى والقارة ككل .

وهذه النظرة الايجابية لما طرأ من تطورات في رومانيا في العام الماضي تعززها مجموعة من المنجزات التي تحققت في نفس الوقت في سياستنا المحلية والخارجية . واسمحوا لي أن أذكر بعض منجزاتنا المحلية : إرساء إطار تشريعي ودستوري جديد قادر على ضمان حكم القانون والتعددية السياسية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة والانتقال إلى اقتصاد السوق والاحترام التام لحقوق الانسان والحريات الاساسية واعتماد البرلمان المنتخب في أيار/مايو ١٩٩٠ للدستور الجديد الذي وافق عليه الاستفتاء الوطني الذي جرى في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، هذا اضافة إلى أن الدولة ، وفقا لقانون رومانيا الاساسي ، تعترف بحق الأشخاص الذين ينتمون الى أقليات قومية في الحفاظ على هويتهم الثقافية واللغوية والدينية والإعراب عنها وتضمن لهم هذا الحق الذي يمكن للمرء أن يضيف له سمة خاصة من سمات دستور رومانيا الذي تنص المادة ٣٠ منه على ما يلي :

"تفسّر أحكام الدستور المتعلقة بحقوق المواطنين وحرياتهم ويتم إنفاذها وفقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين والمعاهدات الاخرى التي أصبحت رومانيا طرفا فيها"

وتنص أيضا على :

"عند وجود تناقض بين العهدين الدوليين والمعاهدات المتعلقة بحقوق الانسان الاساسية التي أصبحت رومانيا طرفا فيها من جهة والقوانين المحلية من جهة أخرى ، تسود القوانين الدولية".

ومن المنجزات الاخرى الانتخابات المحلية التي جرت في شباط/فبراير ١٩٩٢ ، والتي تأكدت نزاهتها وحرية إجرائها بالنتيجة التي أسفرت عنها : حيث فازت أحزاب المعارضة بعدد كبير من المقاعد في جميع أنحاء البلاد . ونتيجة لذلك ، فإن المجتمع الروماني يتمتع بتمثيل سياسي أكثر توازنا ، وهذا من الواضح يدحض جميع الادعاءات التي تشير إلى خطر "الحكم الفردي المطلق" في رومانيا . ولقد ثبتت نزاهة الانتخابات أيضا بالنتائج التي توصل اليها المراقبون الاجانب الذين شهدوا عملية الاقتراع . إن البلد يستحق أن يوصف بأنه تعددي وديمقراطي .

وما يتجلى من الحملة الانتخابية الحالية يقدم دليلا جديدا على أن التعددية السياسية ، وحكم القانون وحرية الوصول إلى وسائط الاعلام وحرية الكلام أصبحت وقائع عادية للحياة في رومانيا اليوم . وهذا كله يبشر بأنها ستسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الإطار المؤسسي وفي أدائه على حد سواء ، مما يدخل رومانيا على نحو لا رجعة فيه في أسرة الأمم المستقرة والديمقراطية .

وعن طريق التشريعات الكافية وبناء آليات السوق الاقتصادية والمالية وخصخصة الأرض والصناعة والتجارة والخدمات والسياحة نجحت رومانيا في الخروج من الاقتصاد المستند إلى الأوامر العليا وأصبحت مغرية أكثر فأكثر للمستثمرين الأجانب . ورومانيا الآن في عامها الثالث من التحول . وقد وضعت أسس اقتصاد السوق ، وأصبحت على استعداد للبدء في الاصلاح الهيكلي . وكجزء من الإصلاح ، اعتمدت الحكومة الرومانية برنامج استقرار اقتصادي يدعمه قرض احتياطي من صندوق النقد الدولي . ويركز البرنامج على التدابير التقليدية ضد التضخم ويتضمن في الوقت ذاته عناصر محددة مشروطة بالحاجة إلى خلق آلية السوق .

وكمسألة مبدأ ، تهدف رومانيا إلى تطوير العلاقات الطبيعية للتعاون مع جميع الدول ، وخاصة مع البلدان المجاورة لها . وقد ألهمت السياسة الخارجية لحكومتنا الإرادة السياسية لتهيئة الظروف اللازمة المفضية إلى دخول رومانيا الذي لا يمكن عكسه ضمن المجال الأوروبي الأطلسي ومؤسساته القابلة للنمو ، وعلى التوالي ، لزيادة إسهام البلاد في بناء مجتمع القيم الأوروبي الأطلسي ونظام الأمن القاري الجديد . وبهذه الروح ، دخلت رومانيا في المفاوضات مع المجتمعات الأوروبية على أساس اتفاق ارتباط قارب على الإبرام ، واتفاق تعاون مع رابطة التجارة الأوروبية الحرة . وفي الوقت ذاته انخرطت رومانيا ، شأنها شأن بلدان أوروبا الوسطى الأخرى ، في علاقة خاصة مع منظمة حلف شمال الأطلسي ، وهي تعلق أهمية خاصة على مشاركتها كشريك في مجلس تعاون شمال الأطلسي .

إن الجهود المبذولة لاستعادة الديمقراطية وتوطيدها في رومانيا لا يمكن ولا ينبغي أن تعزل عن البيئة الدولية التي نعيش فيها . وانشغالنا الكبير بالحالة في يوغوسلافيا قد تجلى في العديد من الظروف . إن رومانيا في موقف فريد في هذه المنطقة ، فهي لم تشن بتاتا حربا قتالية ضد أي من شعوب يوغوسلافيا السابقة ، وهي بذلك الجار الوحيد الذي لا يتحيز في موقفه وإدراكه بسبب أي مصالح إقليمية أو مصالح أخرى من أي نوع . وكدولة تقدم الدليل التام على السلوك المتوازن والعلاقات الحسنة مع جميع الجمهوريات اليوغوسلافية ، بوسع رومانيا أن تتخذ موقفا محايدا بشأن أي مسألة ذات صلة بالموضوع ، وهي عازمة على زيادة إسهامها في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى استعادة السلم والاستقرار في يوغوسلافيا .

وبصفتنا مشاركين في مؤتمر لندن المعني بيوغوسلافيا ، أكدنا على أن التسوية السلمية هي البديل الوحيد المقبول بالنسبة لجميع أطراف الصراع . وعلى الرغم من تطور الصراع في أعقاب مؤتمر لندن ، لا نزال نرى أن برنامج العمل الذي اعتمد هناك شامل وواقعي ، بالرغم من أن السلم قد لا يتحقق بين عشية وضحاها .

إن الجهود المتضافرة التي تبذلها الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية ، بتأييد من جميع المشاركين في المؤتمر ، بما فيهم رومانيا ، التي هي البلد المجاور الوحيد من خارج المجموعة الأوروبية الممثل في اللجنة التنفيذية ، ينبغي ألا تتجاهل أن المزيج الخاص ليوغوسلافيا كان يتحدى الحكمة التقليدية على الدوام . وهو الآن يتحدى تطبيق المفاهيم الأساسية للقانون الدولي . لا يمكن أن يكون هناك قانون دولي منفصل ليوغوسلافيا . وبالرغم من غرابة الظروف تاريخيا ونفسيا ، فإن القانون الدولي واحد بالنسبة للجميع .

قد نفكر في الترتيبات التي تم تكييفها للحالة المحددة وفي أنها مقبولة بالنسبة للأطراف المعنية . ومهما كان محتواها فإنها ستظل على ما هي عليه ، أي حلول المرة الواحدة التي لا تضع قانونا دوليا . وبالنظر إلى أن مبادرة رومانيا بطلب

الرصد الدولي للامتثال للحظر على طول حدودنا الدانوبية مع يوغوسلافيا السابقة قد تأكدت باعتبارها مثالا إيجابيا تحتذيه البلدان المجاورة الاخرى ، فإنني لن أتكلم باستفاضة عن هذه المسألة . ولكن لا يسعني إلا أن أؤكد على أن العواقب المكلفة لالتزام بلدي الدقيق بقرارات مجلس الامن الخاصة بيوغوسلافيا قد أوجدت شواغل مشروعة فيما بين سكان البلد . فهم يخشون أن تتكبد رومانيا من جديد ، اقتصاديا وماليا ، ما فوق استطاعتها ، كما كان الحاصل بالنسبة لحرب الخليج ، لكونها عضوا متقيدا بالقانون من أعضاء المجتمع الدولي .

ولهذا فإننا نقترح أن يضع مجلس الامن مجموعة من التدابير لإشراك المؤسسات المالية والجهات الاخرى المكونة لمنظومة الامم المتحدة التي يمكنها أن تساعد الدول على التصدي للصعوبات الاقتصادية الناجمة عن الامتثال لنظام الجزاءات . ونتصور إقامة صندوق تعويضي دائم بإدارة مجلس الامن بغية تخفيف الخسائر الاقتصادية ، إن لم يكن التعويض عنها بالكامل ، للبلدان المتضررة بصفة خاصة من الحظورات والجزاءات التي يفرضها مجلس الامن . ونحن الآن بصدد عملية تقديم اقتراح أكثر تفصيلا في هذا الشأن ، وسنقدمه إلى مجتمع الامم المتحدة لينظر فيه . إن وجود هذا الصندوق سيكون سبيلا لتشجيع الدول على التعاون مع المجلس في حالات إدارة الأزمات .

وبالنسبة للصراع الدائر في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا ، نشهد نوعا من "التهدئة" ثبت في الواقع أنه نوع من الابتزاز لاستقلال تلك الدولة وسلامتها الاقليمية . فنفس الجيش بالتحديد الذي ولد الصراع وقدم السلاح وغيره من الدعم للقوات الانفصالية يقوم اليوم بدور "حامي السلام" . وهذا النمط ظهر أيضا في دول أخرى حديثة الاستقلال . ونتساءل أحيانا ما إذا كان المجتمع الدولي يأخذ استقلال الجمهوريات السوفياتية السابقة على محمل الجد أم أن ذلك الاستقلال ما هو إلا ستار دخان يتقولب خلفه هيكل امبريالي جديد .

وعلى أي حال ، نحن في رومانيا ننظر إليه بجدية . ولا يمكننا أن نبقى لا مبالين عندما نرى إتجاها صوب إعادة صنع الامبراطورية القديمة ، التي أرغمت مولودفا على الدخول فيها نتيجة لحلف مولوتوف وريبنتروب . واهتمامنا باستقلال دولة وبتنميتها الديمقراطية ، لكون نسبة السكان الرومانيين فيها تبلغ ٦٥ في المائة ، هو اهتمام طبيعي . ويشغلنا أن النزوع التكيم إلى التوفيق من جانب القادة المولدوفيين قد قوبل بسياسة الأمر الواقع الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على انفصال منطقة عبر دنيستر عن جمهورية مولودفا . وتطور الصراع في جمهورية مولدوفا ، إذا ما أخذ في تزامن مع الصراعات التي نشبت في أماكن أخرى في الدول الحديثة الاستقلال ، يظهر أن الحنين إلى الامبروطورية السابقة لا يزال موجودا وأن له عواقب مؤلمة على الشعوب التي نالت حريتها بكلفة باهظة للغاية .

من الحكمة المعروفة أن الامم المتحدة لا تزال من اللاعبين الرئيسيين في كامل عملية التغير العالمي وحاملة لواء سلطة لا نزاع عليها . ومن الامور الحاسمة في هذا الصدد الفرصة التي تعطي الدبلوماسية الوقائية حياة جديدة . وقد تم التعبير عن توافق سياسي مشجع وقيم في الرأي بشأن هذه المسألة أثناء اجتماع مجلس الامن على مستوى القمة الذي عقد في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . وتقرير الامين العام "خطة للسلام" يتضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية الملهمة التي من شأنها ، ما أن يجري اعتمادها وتنفيذها ، أن تقربنا من المثل التي تسعى الامم المتحدة إلى تحقيقها في عالم مضطرب . وفي الوقت ذاته ، لابد أن نعي أننا ندرس إطار عمل طويل الامد ولهذا فإن هناك حاجة إلى تجنب الحلول السريعة الزوال والاليات التي تلهمها صراعات خاصة ومؤقتة أو التي تؤثر عليها النهج العاطفية والقصيرة النظر .

ونظرا للحالة المأساوية في يوغوسلافيا والعبر الاخرى التي نستخلصها من التاريخ القريب يجب أن نتخلى عن التعميمات العجولة والآراء المتحيزة . إن الحكمة والصبر وتوخي الانصاف وروح التوفيق هي المتطلبات الاساسية الضرورية لاي تسوية تتعلق بمصير الشعوب . وفي هذا الصدد نؤيد تأييدا مخلصا الملاحظات السديدة للأمين العام الذي يقول في تقريره إنه إذا ما طالبت كل مجموعة عرقية أودينية أو لغوية بدولتها الخاصة ، فلن يكون للتجزئة حدود وسيصبح السلم والامن والرفاهية الاقتصادية أبعد منالا بمراحل .

بيد أننا نرى أنه سيكون من المفيد للغاية لو حللت الجمعية العامة بدقة أكبر مفهوم تقرير المصير للشعوب من أجل منع أي تشويه لهذا المفهوم المحدد عن طريق التكهن بأنه يخص حالة الاقليات القومية . وبصفة عامة ينبغي أن نتجنب الميل الذي فيه مظنة للخطر نحو "انتشار المبادئ" . وبالطبع قد يستهوي البعض القول بأن الاضطرابات الحالية في شتى بقاع العالم دليل حي على أن المبادئ المكرسة في ميثاق الامم المتحدة بالية أو على الاقل فيها نقص . نحن نشاطر رأي الاغلبية الكبيرة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة بأن المبادئ لا تنقصنا ولكن طريقة تطبيقها هي المحك . وإن الذي يؤدي إلى المنازعات هو تجاهل أو انتهاكات القانون الدولي وليس ما يسمى "ندرة" المبادئ .

إن عام ١٩٩٢ عام مرجعي بالنسبة للتدابير التعاونية الرامية إلى تحديد التسلح ونزع السلاح والوضوح والثقة وتعزيز الحوار ذي التوجه العلمي والتعاون بشأن مسائل الأمن . وترحب الحكومة الرومانية بعقد اتفاقية تدمير وحظر الاسلحة الكيميائية وهي على استعداد للتوقيع عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في باريس . ونحن نعتبر هذه الاتفاقية عمادا حقيقيا للأمن الدولي .

وفي الوقت ذاته فإن مجموعة الاتفاقات الاساسية التي وقعت أو دخلت حيز النفاذ هذا العام على الصعيد الاوروبي - وأقصد معاهدة القوات التقليدية في أوروبا ووثيقة

فيينا ووثيقة هلسنكي الختامية بشأن القوات المسلحة التقليدية ومعاهدة السموات المفتوحة - وضعت الاساس للتعاون والاستقرار الدائمين في القارة . وإن افتتاح محفل التعاون الامني في فيينا هذا الاسبوع يعتبر خطوة جديدة للحوار بين الدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في جهودها المشتركة من أجل زيادة الامن والاستقرار في جميع البلدان الواقعة في منطقة أوروبا المطلة على الاطلسي . وفضلا عن ذلك تجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى العمليات التاريخية في كل من مجلس تعاون شمال الاطلسي والمشاركة المقامة بين الدول الاعضاء في اتحاد أوروبا الغربية والدول الشماني في أوروبا الوسطى بما في ذلك رومانيا .

ومن هنا تتبلور تدريجيا المكونات الاساسية لنظام الامن الجديد في أوروبا مع مراعاة التحولات الهيكلية في القارة الاوروبية . وفي واقع الامر لا يمكن في الوقت الحاضر النظر إلى الامن في أي بلد في المجال الاوروبي إلا باعتباره نتيجة للتفاعل المتسق بين الامم المتحدة ومجلس الامن والتعاون في أوروبا والناتو واتحاد أوروبا الغربية وكذلك نتيجة للجهود المتزايدة على الصعيد دون الاقليمي .

ونحن نرحب بالقرارين المتخذين لعقد مؤتمر عالمي بشأن حقوق الانسان في عام ١٩٩٣ وقمة عالمية بشأن التنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ . وفي رأينا أن المؤتمر العالمي في عام ١٩٩٣ يمكن أن يمثل فرصة هامة لوضع نهاية للاتجاهات الرامية إلى تسييس مسائل الاقليات بإخراجها من إطارها الطبيعي - إطار حقوق الانسان - وهو الإطار الذي يوفر أفضل الإجابات ، بل الإجابات الناجعة الوحيدة ، على الشواغل المتصلة بضمان واحترام الحقوق المشروعة للاشخاص المنتمين إلى الاقليات القومية وحماية الهوية العرقية والثقافية واللغوية والدينية .

إن صحة المجتمع العالمي تعتمد اعتمادا حيويا على صحة كوكبنا ذاته . ومؤتمر ريو أثبت أن البشرية مستعدة لصياغة مشاركة جديدة من أجل النهوض بالتنمية المستدامة - وهي المفهوم الاساسي للحفاظ على الحضارة البشرية . ورومانيا مستعدة للعكوف على العمل بغية التخفيف بأسرع ما يمكن من التهديدات الحالية التي تهدد صحة كوكبنا وثروة المجتمع العالمي .

وإذ نجد في هذا المحفل ممثلين لأسرة الأمم العظيمة فإننا ندرك الطاقة الهائلة التي يمكن أن يوفرها حسن النية والعزم للعالمية الحقيقية لمنظمتنا العالمية . ويسعدني أن أرحب بجميع الدول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة وأن أتقدم إليها جميعا بأسمى تمنيات رومانيا حكومة وشعبا . واسمحوا لي أن أتقدم بالتهاني إلى ممثلي اذربيجان ، أرمينيا ، أوزبكستان ، البوسنة والهرسك ، تركمانستان ، جمهورية مولدوفا ، جورجيا ، سان مارينو ، سلوفينيا ، طاجيكستان ، قيرغيزستان ، كازاخستان ، كرواتيا . وأنا واثق من أن الصوت الذي يعتد به للأمم المتحدة ستنتج عنه تدابير ذات توجه عملي لصالح ورفاهية جميع الأمم .

إن رومانيا ، باعتبارها بلدا ديمقراطيا يرتبط ارتباطا كاملا بالمثل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، تدلي بدلوها في تحقيق أماني البشرية وتقديم الاجابات الحيوية المتوقعة منا على تحديات القرن المقبل ، وفيه ينبغي أن يكون القانون هو المنظم للتعاون الدولي . وبالنسبة لقوة حجته فيما يتعلق بأهداف عقد الأمم المتحدة الحالي للقانون الدولي ، أود أن أستحضر إلى الأذهان العبارات التنبؤية للدبلوماسي العظيم نيكولاي تيتولسكو الذي قال قبل ٥٥ عاما :

"عندما يسطع القانون مثل الشمس في روح كل الناس ، باعتباره الروح الهادية ، والمتطلب الضروري والالتزام الذي يفرض نفسه باعتباره التزاما بالحرية المنظمة - عندئذ فقط تكون البشرية قد حُفظت من الضياع" .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠